الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

السياسة المالية للجزائر خلال العهد العثماني
(1519-1830)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ
تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالب:
* مساعدي لخضر

أعضاء اللجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الرتبة
بيرم كمال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
محمد يعيش	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
بن رحال يمينة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1440-1441هـ/ 2019-2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

إلى قرة العين ومنبع الحنان إلى أمي الغالية حفظها الله

إلى من علمني النجاح والصبر إلى أبي الغالي حفظه الله

إلى من أحبهم قلبي إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى أصدقائي، إلى أساتذتي الكرام

إلى كل من علمني حرفا ووهبني معلومة

إلى كل من يحب العلم والمعرفة

أهدي هذه الدراسة المتواضعة راجياً من المولى

عز وجل أن تجد القبول والنجاح

شكر وتقدير

الحمد لله الذي ينتهي إليه حمد الحامدين ولديه يزداد شكر الشاكرين، الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام. وأشكر الله تعالى أن هداني للخوض في هذه الدراسة وأعانني على إنجازها بتوفيقه، ثم أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مدَّ يد العون والمساعدة لإكمال هذه الثمرة، وأخص بالشكر أستاذي الدكتور محمد يعيش المشرف على المذكرة، الذي أكرمني بتواضعه وحسن تعامله وخلقه وتوجيهاته التي كان لها أبلغ الأثر في تذليل المصاعب وتخطي العقبات.

كما أشكر طاقم قسم التاريخ رئيسا وإدارة وأساتذة على مساعدتهم لي وأقدم الشكر والعرفان لجامعة المسيلة التي فتحت لنا أبوابها ومكتباتها للمساعدة في إنهاء الدراسة.

مقدمـــــــــة

مقدمـــــــة:

لقد كانت السياسة المالية في الجزائر خلال العهد العثماني مستمدة من الشريعة الاسلامية حيث تعتمد على تنظيم مالي لباقي الاقطار الاسلامية، وكذلك مركز الخلافة الى حد كبير، لذلك اولت الدولة العثمانية عناية بالغة الاهمية للمؤسسات المالية وسياسة مالية لتسييرها من خلال مؤسسة الخزينة التي تعد الوتر الحساس للحياة الاقتصادية والادارية والعسكرية، حيت تعمل على آلية تسيير محكمة من خلال الضرائب والنشاط البحري وتعتمد في سياستها على فرض الضرائب والنشاط البحري.

كما اسهمت السياسة المالية في ايجاد موارد للخزينة انطلاقا من سيطرت البحرية العثمانية بشكل كبير على اقليم البحر المتوسط، وايضا بفضل المكانة السياسية التي وصلت اليها الجزائر انطلاقا من اسطولها البحري، غير ان هذا النشاط البحري تراجع في المراحل الاخيرة من الحكم العثماني وذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذي تحولت فيه السياسة المالية للبلاد الى فرض الضرائب على سكان الريف والمدن وذلك من اجل إنعاش مؤسسة الخزينة وتعزيز موارد دخلها لتسديد نفقات ايالة الجزائر.

- **دواعي إختيار الموضوع:**

ان من دواعي اختياري لموضوع السياسة المالية للجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830) وتعود لأهميتها في الحياة الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ومدى تأثيرها في كيان الإيالة وفي مختلف الجوانب وايضا ما تمثله من اهمية في الفترة العثمانية، حيث اغلب الدراسات ركزت على الجانب الاداري والعسكري فنجد ان المواضيع التي تتحدت على الجوانب المالية والاقتصادية مقارنة بالجانب العسكري والسياسي ضئيلة ، وهذا ما حفزني لدراسة موضوع السياسة المالية للتعرف على جانب مهم من تاريخنا وما يحيط به في شتى مجالات الحياة من تاريخ ايالة الجزائر.

- **حدود الدراسة:**

لقد خصصت دراستي هذه في الفترة الممتدة ما بين (1519 الى غاية 1830) وفي فترة مهمة من تاريخ الجزائر حيث انه منذ ان اصدر السلطان العثماني –مراد الثالث «**فرمان شاهاني**" –**988هـ/1580م الى– البايلر باي** "**جعفر باشا** –يلغي فيه النظام المالي الموحد للاوجاق الثلاث (تونس، طرابلس ، الجزائر) والذي كان يرأسه **الدفتر دار مصطفي** وتعيين دفتر دار مستقل ، مما مكن من استفادة ايالة الجزائر من خزينة خاصة بها ، اما تاريخ توقف الدراسة سنة 1830م فيمثل تاريخ سقوط مدينة الجزائر في ايدي الاحتلال الفرنسي وتمكنه من الاستلاء علي خزينة الايالة التي كانت تحوز على ثروات هامة مما جعلها محل اطماع ودسائس السلك الدبلوماسي الاوربي بالجزائر، مما جعلها تغلب موازين القوى لتقرير مصير ايالة الجزائر.

الاشكاليـــــة:

بما ان السياسة المالية للجزائر وآلية تطبيقها قد حظيت باهتمام أكبر مقارنة بعدة جوانب اخرى ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي:

- ما مدى فاعلية السياسة المالية في الجزائر في تحقيق مآربها وسبل تطبيقها في الفترة الممتدة من 1830/1519م، ومن خلال الاشكالية العامة اطرح عدة تساؤلات فرعية منها:
  - هل تجسدت هذه السياسة المالية بنظام مالي وهيكلي؟
  - فيما تمثلت وظائف الطاقم المشرف عليها؟
  - ماهي آليات تطبيق هذه السياسة المالية آنذاك؟

المنهـــــج:

لقد اعتمدت في دراستي على المنهج التاريخي الوصفي الذي يساعد على سرد مختلف الوقائع والاحداث ووصفها من خلال استغلال المعلومات والوثائق والمصادر التاريخية.

اهم المصادر والمراجع المعتمدة:

للإلمام بالموضوع قدر المستطاع اعتمدت على مجموعة من المصادر منها كتاب: المرآة لمؤلفه حمدان بن عثمان خوجة، حيث توجد فيه اشارات عديدة للأمور المالية في الفترة العثمانية بالإضافة الى مجموعة من المراجع نخص بالذكر منها نصر الدين سعيدوني (النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني) فهو مرجع مهم فيما يتعلق بالسياسة المالية والضريبية حيث يعرض في كتابه جل المؤسسات المالية والوظائف الادارية التي تمتاز معلوماته بالدقة والعمق لاعتماده على العديد من الوثائق الارشيفية والمصادر الاجنبية، فهو يعد مرجعا اساسيا في موضوع البحث، بالإضافة الى كتاب توفيق دحماني في اطروحة الدكتوراه بعنوان الضرائب في الجزائر1798-1865م ،الذي تطرق فيه بشكل كبير الى السياسة المالية حيث تناول فيها آلية تطبيق السياسة المالية من خلال الضرائب.

هيكلــة البحــث:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من تساؤلات، ارتأيت لتقسيم عملي هذا الي ثلاث فصول تتفرع الى مباحث وخاتمة ،فقد جاء الفصل الاول بعنوان :بداية التواجد العثماني في الجزائر والذي من خلاله تطرقت الى تأسيس الايالة وهيكلها السياسي كمبحث اول، والخصائص الاقتصادية كمبحث ثاني والمبحث الثالث تضمن المجتمع والسلطة، أما الفصل الثاني فجاء موسوما بالمؤسسات المالية في الجزائر خلال العهد العثماني والذي تطرقت في مبحثه الاول الى مؤسسة الخزينة وموظفيها اما المبحث الثاني فتطرقت فيه الى مؤسسة بيت المال ، و المبحث الثالث فتناولت فيه مؤسسة دار السكة.

اما الفصل الاخير فقد خصصته للسياسة المالية من خلال الضرائب والذي تطرقت في مبحثه الاول الى الضرائب وانواعها، أما المبحث الثاني فتناولت فيه آلية تطبيق السياسة المالية والضريبية اما المبحث الاخير تضمن تأثير السياسة المالية على الحياة الاقتصادية، حيث الحقت الفصول الثلاث بخاتمة تحليلية للنتائج المتوصل اليها في الدراسة.

صعوبات الدراسة:

ككل دراسة تعترض الباحث مجموعة من الصعوبات حيث من خلال دراستي هذه تجلت عدة صعوبات منها قلة الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وخاصة فيما يتعلق بالسياسة المالية في الجزائر وقلة المصادر العربية، التي تتناول هذه الموضوعات ، فجل المراجع اجنبية يصعب ترجمتها وكذلك صعوبات الوصول الى الوثائق الارشيفية والتعامل معها رغم وجودها في المكتبة الوطنية الخاصة بسجلات بيت المال ، كما ان الظرف الوبائي(كوفيد 19) الذي مرت به الجزائر وما انعكس عليه من اجراءات احترازية ادت الى غلق المكاتب والمؤسسات الجامعية والمكاتب الوطنية حيث قلل من اثراء الموضوع والاحاطة بكل زواياه، وبالرغم من كل هذه الصعوبات سعيت جاهدا لتقديم هذا العمل المتواضع الذي ارجوا ان يحظى بالقبول والمنفعة العلمية للدارسين في تخصص التاريخ.

الفصل الأول

بداية التواجد العثماني في الجزائر

1 -تأسيس الايالة وهيكلها السياسي

2 -الخصائص الاقتصادية

3- المجتمع والسلطة

1- تأسيس الايالة وهيكلها السياسي:

1-1- تأسيس الايالة:

1-1-1- الغزو الاسباني على السواحل الجزائرية:

إن انقسام المغرب الإسلامي إلى إمارات ضعيفة متطاحنة فيما بينها جعلها تكون هدفا سهلا لدول وممالك أوربا ، حيث سعت لغزوها والسيطرة عليها ،وخاصة إسبانيا بعد سقوط آخر معاقل المسلمين بالأندلس 1492م، حيث تطلع الكاردنال خمينس[1] إلى التوسع في الخارج ، وذلك باحتلال سواحل المغرب الإسلامي مستغلة في ذلك الظروف التي كان يمر بها المغرب الإسلامي عموما والمملكة الزيانية على وجه الخصوص[2].

ولقد كان لهذه الحركة الشرسة التي شنها الإسبان عدة أسباب من بينها:

أ- الأسباب أو الدوافع الدينية:

يعد السبب الرئيسي الذي يرجع إلى العداوة بين الإسلام والنصرانية والتي يرجع تاريخها إلى بداية الدعوة المحمدية ، وانتشار الدين الإسلامي في أقطار العالم، وما عدى هذا الصراع هو التعصب الديني الذي دعا إليه رجال الدين المسيحي من قساوسة ورهبان[3]، فقد دعا البابا "اسكندر السادس " لإبعاد المسلمين عن بلاد الأندلس واستجابة لذلك تمت المصاهرة

---

[1]-**خمينس** ، ولد في قشتالة (1436-1517) عين أميرا لسر المملكة سنة 1492 ثم كاهنا لطليطلة 1495 ثم حاكما حتى وفاة الملكة ازابيلا 1504 ثم رئيسا لمحاكم التفتيش (1506،1516) ، احتل وهران 1509، اشتهر بقسوته في إبادة المسلمين وتنصيرهم للمزيد عن حياته ينظر: بسام العسلي ، خير الدين بربروس ، ط2 ، دار النقاش ، بيروت ، 1986،ص45.

[2]- سامية زيادة ، الجهاد البحري في الجزائر العثمانية (902هـ-1520/1209هـ/ 1209-1827) ، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، جامعة بن خلدون ، تيارت ، 2013-2014 ، ص ص 7-11.

[3]-أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492هـ - 1792) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،(د.ت) ، ص80

السياسية بين فريدناند الكاثوليكي حاكم أراغون وايزابيلا وراثة عرش قشتالة وبهذا توحدت اسبانيا الكاثوليكية المسيحية عام 1479، حاملة على عاتقها مهمة نشر المسيحية في بلاد شمال إفريقيا[1] .

ب- الدوافع السياسية والعسكرية:

بعدما استقرت إسبانيا بعد توحيد مملكتي قشتالةوالآرغون في دولة اسبانية واحدة عام 1479[2]، بعد أن حققوا انتصارهم على مسلمي الأندلس (الموريسكيون) فكروا في توسيع مكانها لتأسيس إمبراطورية مترامية الأطراف فوجهوا أنظارهم إلى الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط .

وكذلك بعد سقوط غرناطة آخر معاقل المسلمين في الأندلس 1492 ونتيجة لبطش واستبداد محاكم التفتيش فر الكثير من مسلمي الأندلس إلى بلاد المغرب الإسلامي فرأى الإسبان ضرورة تتبع المسلمين إلى مكان فرارهم ، مدعين بأن الأساطيل الإسلامية كانت تغزو السواحل الأوربية ، خوفا من محاولة المسلمين من استرجاع الأندلس[3] .

ج- الأسباب الاقتصادية:

أما عن الأسباب الاقتصادية فتمثلت في رغبة اسبانيا في السيطرة على المراكز التجارية التي تتميز بغنى إقليمها بالثروات ، وكذلك كان هدفها احتكار التجارة الخارجية للجزائر[4].

---

[1]- أسماء أبلالي ، "التحرشات الاسبانية على السواحل الجزائرية خلال القرن 10هـ /16م قراءة في الدوافع والنتائج "، مجلة روافد البحوث والدراسات ، العدد الثاني ، جامعة غرداية ،2017 ، ص ص 36-37.

[2] -أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق، ص86.

[3] -أسماء أبلالي، المرجع السابق، ص39.

[4] -عمار بن خروف ، العلاقات بين الجزائر والمغرب1517-1559، مذكرة ماجستير ، قسم التاريخ ،جامعة دمشق ، 1983،ص21.

كما أن الازدهار التجاري والعمراني الذي تزامن مع الكشوفات الجغرافية كان من العوامل المحركة لسياسة التوسع الاستعماري الاسباني بحثا عن الثروة [1].

د- الدوافع الاستراتيجية:

كانت سواحل بلاد المغرب ضرورية لكل اتصال بحري آمن، بين كل من اسبانيا وإيطاليا، كما وجدت إسبانيا في النشاط البحري للعثمانيين في البحر الأبيض المتوسط دافعا وذريعة لمحاربة المسلمين في ديارهم، مستهدفة بذلك المراكز الرئيسية في شمال إفريقيا[2].

ولقد كان لضعف دولة بني زيان تأثيرا سيئا على أوضاع المغرب الأوسط، بعد الانقسام والتفكك الداخلي والذي شهد المغرب الإسلامي ، كان مشجعا للأطماع الاسبانية على الحوض الغربي للمتوسط[3] ، بدأت في تجسيد مشروعها الاسباني مستهدفة المرسى الكبير في 9سيبتمبر 1509 ، بعد معركة طاحنة ارتكبت من خلالها مجازر رهيبة ، ثم وجه الإسبان ضربتهم الثانية لمدينة وهران يوم 19 ماي 1509[4].

لم يقتصر نفوذ الإسبان على المدن التي سيطروا عليها بالقوة، بل قاموا بالتوسع في كل المدن الساحلية لتشمل بجاية في 05 جانفي 1510م ،لتتولي بعد ذلك مستغانم دلس وشرشال[5]، ويصف المؤرخ شارل أندري جوليان حال بلاد المغرب بقوله : "... **شيد الإسبان**

---

[1]- صالح حمير ، التحالف الأروبي ضد الجزائر عام 1541 وتأثيراته الإقليمية والدولية ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الحاج لخضر – باتنة 2006.2007 ،ص29.

[2] -عمار بن خروف ، المرجع السابق ،ص ص 16-17.

[3]-أحمد أبي الضياف ، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ، ج2، ط1، الدار التونسية والشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، تونس ،1963،ص170.

[4]-يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة ج2،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009،ص08

[5]-صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514، 1830 م ط3 ،دار هومه، الجزائر ، 2012، ص ص 31-35 .

سلسلة من القلاع والحصون على طول ساحل شمال إفريقيا وعاشت هذه القلاع والحصون في حالة من الحصار، طول فترة الاحتلال ، فكانت حياة الجند صعبة وشاقة لا توصف [1]."

ولقد أثر هذا الاحتلال على مختلف جوانب الحياة ، أي على الأوضاع الداخلية للجزائر[2]، كما لم يتمكن السكان المحليون من رد التصدي للتحرشات الاسبانية ،وهذا ما جعلهم يفكرون في قوة بديلة تخلصهم من بطش هؤلاء، في الوقت نفسه كانت الدولة العثمانية في أوج قوتها ، وكان البحر الأبيض المتوسط مسرحا للانتصارات التي أحرزها الإخوة بربروس (عروج وخير الدين)حيث ذاع صيتهم في البحر الأبيض المتوسط ن وهذا ما جعل سكان مدينة الجزائر يستنجدون بهم من أجل إنقاذهم من الاحتلال الاسباني[3] .

فلبى الإخوة بربروس النداء، واشتدت المواجهات الإسبانية العثمانية وخاصة في البداية وذلك لرغبة كلاهما في تحقيق الانتصار وهزم الديانة المعادية له، ومن أهم المعارك التي خاضها هذان الأخيران، والتي حقق فيها العثمانيون أغلبية الانتصارات هي[4] : سار عروج إلى مدينة بجاية من أجل تحريرها سنة 1512 مع فرقة الجنود عددهم خمسون رجلا [5]. لكنه فشل في اقتحام المدينة وبترت ذراعه، فعاد الى حلق الوادي مركز قاعدته، وتكررت محاولته في استرجاع المدينة ما بين (1514 –1515) إلا أنه فشل في ذلك أيضا، وفي لا مقابل

---

[1]–شارل أندري جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، تعريب : محمد مزالي ، البشير بن سلامه ،ج2، ط1 ، الدار التونسية ، تونس ،1983،ص235.

[2]–عمار بن خروف، العلاقات السياسية ...، المرجع السابق، ص18.

[3]–خير الدين بربروس، مذكرات خير الدين بربروس، ترجمة: محمد دراج، ط1، شركةالأصالة، الجزائر، 2008، ص ص97–90 .

[4]– سامية زبارة ، المرجع السابق، ص 19.

[5]– مؤلف مجهول، غزوات عروج وخير الدين، تصحيح وتعليق: نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934، ص 18.

نجح هو وأخوه خير الدين من استرجاع مدينة جيجل سنة 1514، واتخذ منها عروج قاعدة عسكرية لتحركاته المستقبلية التي كان يهدف منها الى تحرير بجاية[1] .

وفي سنة 1516 أرسل سالم التومي " وفدا إلى عروج طالبا منه تحرير مدينة الجزائر"، فاستجاب لهم عروج، ورأى بان يتخذ منها قاعدة تحكمه نظرا لموقها الاستراتيجي فدخلها سنة 1516، واستقبل بها بحفاوة، وعين سلطانا عليهم وأميرا للجهاد[2]، بعدها تمكن الإخوان من دخول تنس 1517م، وقام بعدها عروج بتنظيم المناطق التي دانت له، فقسمها إلى قسمين، قسم شرقي لخير الدين، وغربي لعروج، وخلال تواجد عروج في تنس من أجل تنظيمها[3]وفد اليه سكان تلمسان يطلبون مساعدته ضد ملكهم أبو حمو الثالث الموالي للاسبان الذي تمكن من قتل عروج سنة 1518م[4].

وعن مقتل عروج يقول خير الدين في مذكراته : " ... دخل أخي في معركة مع اسبانيا قتل أخي تقريبا مائتا إسباني قبل أن يسقط شهيدا، ثم قطعوا رأسه ..."[5].

1-1-2- الحاق الجزائر بالدولة العثمانية:

تركت مختلف الأحداث التي مرت بخير الدين أثرا بالغا في نفسه، خاصة بعد وفاة أخوه عروج، وهذا دفعه إلى التفكير في ترك الجزائر لولا أن أهلها ألحوا عليه بالبقاء،

وكانت موافقته على البقاء تفرض عليه ضرورة بذل المزيد من الجهد خشية أن يهاجمه

---

[1]–مؤلف مجهول ، المصدر السابق ، ص 18.

[2] –محمد بن عبد الرحمان التلمساني، " الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة "، تقديم : سليم بابا عمر، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 3، الجزائر، ص05.

[3]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص 102.

[4] – شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص 328.

[5]– محمد دراج، الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس 1512–1543، ط1 ، دار الأصالة ، الجزائر 2010 ، ص ص 191– 198.**(و للمزيد أنظر للملحق رقم01)**.

الإسبان ومؤيدوهم، كما أن ذلك أدى إلى اتجاهه إلى مزيد من الارتباط العثمانية[1]، واقترح عليهم أن يعرضوا تبعيتهم للدولة العثمانية، فيدخلون بذلك في حماية سلطانها، فوافق زعماء الجزائر على الاقتراح[2].

وجه أعيان مدينة الجزائر بقيادة أبوا العباس أحمد بن القاضي رسالة إلى السلطان سليم الأول "يناشدونه فيها الحماية والانضمام للدولة العثمانية" وتعتبر هذه الرسالة أول وثيقة في تاريخ العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية [3]. ولقد استجاب السلطان سليم الأول لطلب أعيان مدينة الجزائر "وقام بإرسال قوة مؤلفة من 2000 جندي إنكشاري مزودة بالمدفعية و4000 متطوع[4]" وقام بمنح خير الدين رتبة بايلر باي أي أمير الأمراء ' حيث أصبح بموجبها القائد الأعلى في الجزائر ' وممثلا خاصا للسلطان العثماني ، وتم ضرب السكة باسم السلطان العثماني وذكر اسمه في الخطبة[5].

1-2- الهيكل السياسي:

لقد عرف نظام الحكم العثماني في الجزائر في الفترة ما بين 1518 - 1830 تمايز واختلاف في أشكال إدارة السلطة ، حيث قسمت المرحلة الى أربعة أنماط تتمثل في[6] :

---

[1] -علي محمد الصلابي ، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ط1 ،دار التوزيع والنشر الإسلامية مصر ، 2001،ص211.

2- نفسه، ص112.

3-عبد الجليل التميمي ، " أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول 1519" ، المجلة التاريخية المغاربية ، العدد6 ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات،تونس، 1976،ص118.

4- علي خلاصي ، الجيش الجزائري في العصر الحديث ، ط1 ،دار الحضانة ، الجزائر ، 2007،ص109.

[5]-بسام العسلي، المرجع السابق، ص108.**(للمزيد أنظر للملحق رقم02)**

[6]- جمال الدين سهيل، "ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ / 17 م "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد13، جامعة غرداية، 2001، ص 138.

1-2-1- نظام حكم البايلربايات (924هـ- 1518م/ 996هـ – 1587م) :

يؤرخ لهذه المرحلة بتاريخ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1518م، وأصبحت ولاية من ولايتها، وتعيين خير الدين أول بايلرباي[1] في الجزائر من قبل السلطان العثماني ويمثل هذا العصر أزهى وأرقى عصور الحكم التركي في الجزائر، حيث ازدهرت البلاد في النواحي التعليمية والاقتصادية والعمرانية وذلك بفضل التعاون بين فئة الرياس في القيادة وأبناء الجزائر[2]، وتميزت هذه المرحلة :

- بتوطيد الحكم العثماني في الجزائر ووضع أسسه التي يرتكز عليها.
- إقرار النظام وقمع حركات التمرد.
- إرسال الإمدادات والعتاد والمتطوعين نحو الأندلس (1568 – 1569) وشن حملات بحرية متكررة على إسبانيا .
- تقسيم البلاد الجزائرية التي ضلت حتى ذلك الوقت تعرف بالمغرب الأوسط الى بايلكات (بايلك الشرق ، بايلك الغرب ، بايلكالتيطري ، دار السلطان)[3].

وفي الأخير نستطيع القول أن البايلربايات حققوا الوحدة السياسية والإقليمية للدولة [4].

---

[1] –**البايلارباي**، باللغة التركية هو أمير الأمراء، وباللغة العربية لقب يمنحه سلطان الدولة العثمانية للامير مع الكسوة تشرف وتعظيم ، قسمي القفطان وهو أعلى مناصب في الدولة العثمانية وتحول لقب حاكم الجزائر ويتبل حسب العصور، وللمزيد ينظر سهيل الصبان، المعجم الموسوعي، المصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة فهد، الرياض، 2000، ص64.

[2] –نور الدين عبد القادر، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، ط2، كلية الآداب الجزائرية، قسنطينة، 1965، ص 42.

[3] –عروك رنجة، العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية (1790-1830)، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 – 2015، ص 13.

[4] –عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، (1997، ص ص 57-58.

1-2-2- نظام حكم الباشوات (1969هـ- 1587م / 1070هـ- 1659م):

تميزت فترة الباشوات[1] بكثرة الاضطرابات والفوضى ويرجع سبب تغيير النظام السابق إلى تخوف الدولة العثمانية من ازدياد قرة البايلربايات وتوسعهم[2] لذلك ألغى السلطان العثماني رتبة البايلرباي واستبدلها برتبة الباشا وأصبح يعينهم كل ثلاث سنوات، ولهذا كان الشغل الشاغل للباشا هو الانصراف إلى النهب والسلب لجمع الثروة قبل عودته لاسطنبول هذا ما أدى ثورة جنود البحرية على الباشوات وتقليص نفوذهم [3].

1-2-3- نظام الحكم الأغوات (1070هـ-1959م/1082هـ-1671م):

وقد تم تغيير نظام الحكم نتيجة انقلاب أعضاء الديوان ضد حكم الباشوات ،وأسند نظام الحكم للأغا[4] ،وهو من أقصر العصور ' انتشرت فيه الفوضى وكان الأغا يعين من طرف الجيش البري وكان عددهم أربعة خليل أغا' رمضان أغا ،شعبان أغا ،علي أغا ،وما توكلهم مقتولين[5] .

---

[1]-**الباشوات** ، أصلها باشا بمعنى الرأس باللغة التركية ، وهي ألقاب تشريف الذي يشاع استعمالها في العهد العثماني منح في البداية لكبار ضباط الجيش والبحرية ثم أطلق على الوزراء والولاة ، للمزيد ينظر : مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخة ، مؤسسة الرسالة، لبنان، (د.ت)،ص 65.

[2]-عروك رنجة ، المرجع نفسه، ص 14.

[3]- أحمد سليماني، النظام السياسي في العهد العثماني ،ط1، دار الكتب، الجزائر،1993،ص14.

4- **آغا**، كلمة فارسية أصلها آقا وهي بمعنى الأب أو العم أو الأخ الكبير إستعملها الأتراك علي آغا الإنكشارية لقب أبرز رجال الدولة وهو بمثابة قائد الجيش ' بنظر 'مصطفى عبد الكريم الخطيب ' المرجع السابق 'ص11.

- أحمد سليمان ، المرجع السابق،ص145

1-2-4- نظام حكم الدايات (1671م – 1830م):

تمثل فترة الدايات [1] أطول الفترات حيث استمرت دون انقطاع من 1871 إلى 1830[2]، ولقد استفاد حكام الجزائر من تجارب الحكم السابقة وحاولوا إرضاء السلطان العثماني وتقوية مراكز الحاكم الداي وتعيينه في منصب مدى الحياة ويتم إختبار الداي بالانتخاب من الديوان العالي[3] وبذلك أصبح للداي الحرية المطلقة في الحكم والإدارة والتفاوض[4].

1-3- هيكلها الإداري:

يعود هذا التقسيم الإداري إلى "حسن باشا خير الدين"(1533-1544)، واستمرت إلى غاية نهاية الحكم التركي في الجزائر(1830).

2- **الداي** : كلمة تركية تعني خال ولكنها فيما يبدو لم تستخدم لدلالة علي عمل وظيفي إلا في الجزائر وتونس ،وكانت في بادئ اب عند الأتراك القدامى ،ثم استخدم هذا اللقب الشرفي لوظيفة عسكرية في الجيش الإنكشاري في الجزائر ' بنظر محمد خير فارس،تاريخ الجزائر الحديثة من الفتح العثماني الي الاحتلال الفرنسي،ط2،مكتبة دار الشرق،بيروت ،لبنان،ص69. ا

3- ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في العهد العثماني، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984، ص414.

4 -عائشة غطاس، وأخريات، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المركز الوطني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007،ص ص 54-55.

4 عبد الرحمان بن باديس بن عمر بن عبد القادر التنيلاني، رحلات جزائرية، رحلة الشيخ ابن إدريس بن عبد القادر التنيلاني الى الجزائر عام 1231، تحقيق :خير الدين شترة، دار كردادة، بوسعادة، الجزائر، 2015، ص ص 114-115.

1. **بايلك الجزائر(دار السلطان):** وهي عبارة عن مقاطعة إدارية توجد في الجزائر لها مقر نائب السلطان العثماني، وتشمل دلس شرقا إلى مدينة شرشال غربا ويحدّها من الجنوب بايلكالتيطري.[1]

2. **بايلك الشرق:** يعتبر من أكبر المقاطعات في الجزائر عاصمتها قسنطينة، يمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل الكبرى غربا، ويحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ويحده من الجنوب الصحراء.[2]

3. **بايلك الغرب:** عاصمته مازونة حتى سنة (1710)، ثم أصبحت مدينة معسكر، وعندما تم تحرير وهران من الإسبان سنة (1792) أصبحت عاصمته، ويمتد من بايلك التيطري إلى غاية الحدود المغربية، ويعتبر ثاني إقليم من حيث المساحة بعد بايلك الشرق.[3]

4. **بايلك التيطري:** عاصمته المدية، ويعتبر أصغر البايلكات من حيث الساحة، كانت تربطه علاقة بالسلطة المركزية نظرا لقبه من دار السلطان[4].

2 – الخصائص الاقتصادية:

ترتبط قوّة وازدهار أي دولة باقتصادها، والذي يعد ركيزة لضمان استمرارها وتطورها وهذا هو الحال بالنسبة إلى للجزائر في العهد العثماني، حيث عرفت الجزائر في بداية العهد العثماني تطورا وازدهارا في شتى الميادين:

---

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 62–63.

[2] –عبد الجليل التميمي، بايلك قسنطينة والحاج أحمد بن باي(1830–1837)،(د.د)، تونس،(د،ت)، ص 50.

[3] –صالح عباد، المرجع السابق، ص 447.

[4] –سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات(1671–1830)مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2011–2012،ص 62 **للمزيد أنظر للملحق رقم03)**.

2-1 الفلاحة:

اكتست الأرض أهمية كبيرة في العهد العثماني لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي وارتباطها المباشر بالمحاصيل الزراعية، فالأغلبية الساحقة للمجتمع الجزائري ظلت طيلة العهد مجتمعا ريفيا يعيش على استغلال الأرض.[1] وكان المنتوج الجزائري للقمح يحظى بشهرة، وقد كانت المنطقة الشمالية للجزائر كلها تنتجه وبالخصوص في المنطقة الشرقية، والقمح الصلب الجزائري يمتاز بنوعيته الجيدة.[2] كما أشار "وليام شالر" إلى جودة القمح الجزائري على أنه ينتج خبز لذيذ الطعم،[3] كما عرفت زراعة الخضر بأنواعها كالبصل، الثوم، اللفت، الجزر والبطاطا...الخ، تزرع بصفة مكثفة في الأحواض المائية والبساتين المسقية على الساحل وفي المناطق الداخلية والجبلية وفي الواحات الصحراوية ذات الموارد المائية الكافية.[4]

ولم تكن التقنيات المستعملة في الزراعة تختلف كثيرا بشكل عام، كما كان سائدا في جنوب أوربا آنذاك، وهذا كان راجع أساسا إلى التحسينات التي أدخلها الأندلسيون بالأخص في مجال الري وزراعة الأشجار، ولقد تميز الإنتاج الزراعي في نواحي الجزائر بالتنوع، على

---

[1] -محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 57.

[2]- محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني(مقاربة تحليلية) من مطلع القرن 18م/12هـ/ 1830م/ 1245هـ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ ،جامعة الجزائر 2، 2011-2012، ص 115-116.

[3] -وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816- 1824 تعريب وتعليق وتقديم اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 29-30.

[4] - المرجع نفسه، ص09.

أن زراعة الحبوب من حيث أهميتها بالنسبة للسكان كانت تحتل المرتبة الأولى.[1]كما ارتبطت الحياة الزراعية بتربية المواشي، وكانت الثروة الحيوانية كبيرة تميّزت بالأعداد الهائلة من الأغنام، الماعز، الأبقار والخيول، التي تتطلب مراعي واسعة وجهدا معتبرا للاعتناء بها.[2]

2-2 الصناعة:

لقد ازدهرت الحواضر الجزائرية في العهد العثماني بفعل السياسة التي اتبعها الحكام الأوائل للجزائر، ونشاطهم في المجال البحري الذي ساعد على إدخال عدد كبير من الأندلسيين إلى الجزائر مع مكتسباتهم، فأثروا في الحياة العامة داخل الجزائر، فتعدّدت الأنشطة والحرف، فظهرت على إثر ذلك عدة ورشات متخصصة وازداد عدد الصناع،[3] لكن هذا لا ينفي عدم وجود حرف ومهن في الجزائر قبل دخول الأندلسيين ولكن ساهموا بتقنياتهم في ترقية الميدان الحرفي والصناعي في الجزائر.[4]

إن الملاحظ على الصناعة المحلية في العهد العثماني أنها كانت تعتمد في نشاطها على إرضاء متطلبات أسواق المدن والأرياف، فالمصنوعات اليدوية التي كانت سائدة : صناعة الأغطية الصوفية والبرانس والزرابي والحصر بالأطلس الصحراوي والفخار والأحذية

---

[1]- أمين محرز، الجزائر في عهد الآغاوات (1659-1671)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 110.

[2] -كمال صحراوي: أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة وهران، (د،ت)، ص 220.

[3] -محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 176.

[4] -ناصر الدين سعيدوني، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 140.

والزرابي بقلعة بن راشد والأدوات الجلدية والأقمشة بمازونة ومهن الحدادة والأسلحة والفضة بمناطق جرجرة .[1]

2-3-التجارة:

كان للتجارة دور هام في إنعاش الحياة الاقتصادية بالجزائر خلال العهد العثماني، حيث ارتبطت بالإنتاج الصناعي والحرفي والزراعي وقامت على أساس التبادل الداخلي وعرض الفائض للتصدير مقابل استيراد ما ينقص السوق التجارية.[2]

-وقد عرف القطاع التجاري ركودا بسبب إهمال العلاقات التجارية مع إفريقيا والدول الأوروبية،وذلك بسبب سيطرة القرصنة على الحياة الاقتصادية في الايالة، فأصبحت الجزائر أقل بلدان المغرب حظا في ميدان التجارة العالمية، كما أن العائق الأساسي الذي عرقل النشاط التجاري هو الاحتكار الحكومي، فقد كان الديوان أكبر تاجر في الايالة.[3]

-وكانت التجارة الداخلية تتم جل مبادلاتها في الأسواق المحلية الأسبوعية بين سكان المدن والأرياف، وكانت المنتوجات التي تعرض متنوعة تتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية، حيث كانت القبائل تأتي بمتوجاتها إلى الأسواق للمدن التي تتم فيها المبادلات التجارية، وقد خصص للفلاحين والقوافل أماكن لعرض سلعهم،[4] وقد أدى تنوع الإنتاج الزراعي والحفي إلى ازدهار النشاط التجاري، فأصبحت المدن الجزائرية مراكز تجارية يأتي إليها الأهالي من مختلف القرى لشراء حاجياتهم وبيع إنتاجهم، وكان فلاحون شمال

---

[1] -حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر الحديث في العهد العثماني،ط1،دار الهدي،عين مليلة،الجزائر،2008، ص 157.

[2] -نجاة دهنون، المرجع السابق، ص 21.

[3] -حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 158.

[4]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 64-65.

البلاد يأتون إلى الأسواق المدن بالحبوب والمواشي، الجلود والصوف يأخذون المصنوعات التي لا ينجزونها،بينما كان سكان الصحراء يذهبون إلى

الشمال محملين بالتمور والصوف ويأخذون الحبوب والأغنام، وكانت أهم المراكز التجارية تقع في مدينة الجزائر قسنطينة وتلمسان ووهران.[1]

3- المجتمع والسلطة:

3-1- تركيبة المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني:

تميزت الجزائر العثمانية بتركيبة متنوعة بين الوافدين إليها والسكان الأصليين من الجزائريين، اختلفت من الريف إلى المدينة يمكن أن نقسمها إلى قسمين:

3-1-1: سكان المدن:

انقسم سكان المدن إلى عدّة فئات اتخذت شكلا هرميا وهي:

1. فئة الأتراك (العثمانيين والكراغلة):

تشكلت منذ أن تحوّلت الجزائر إلى إيالة عثمانية (1519)، ويعتبر الجيش الانكشاري[2] هم النواة الأولى للأتراك، حي كانوا ينقسمون إلى مجموعتين، تتكون الأولى من الأتراك العثمانيين، الذين كانوا يتوافدون من الأناضول والروملي، وأفراد هذه الفئة لا ينتمون كلهم إلى الفرق الانكشارية، بل أن منهم من مارس حرفا صناعية. أما الفئة الثانية فتشكلت من

[1]- حكيمة حدون، خديجة بن رنجة، مساهمة البحرية الجزائرية في حروب الدولة العثمانية خلال فترة الدايات (حروب اليونان نموذجا)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015-2016، ص 68-69.

[2]- **الانكشارية:** ينى جيري، وتعني الجيش الجديد، كما تعني كذلك الجيش البري في العهد التركي، وهم عبارة عن جنود تتم تربيتهم على النظام العسكري منذ طفولتهم، للمزيد انظر: سهيل الصبان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000، ص 41.

الأوروبيين الذين كانوا يلحقون بفئة العثمانيين بعد اعتناقهم الإسلام وهم "الاعلاج" والذين تعود أصولهم إلى مختلف بلدان أوربا.[1]

أما "والكراغلة" فهم أبناء الأتراك من أمهات جزائريات، وهم أقرب إلى الأهالي من قرب الأتراك إليهم،يشكل هؤلاء طائفة فوق الطوائف الأخرى ولكن تحت طائفة الأتراك.[2] ظهرت هذه الفئة لأول مرة في مدن تلمسان،معسكر،مستغانم، قلعة بني راشد،مازونة،مليانة،المدية، القليعة، بسكرة، قسنطينة وعنابة، ويعود تاريخ هذا العنصر البشري كفئة مستقلة ومتميزة تنافس الأتراك العثمانيين في الامتيازات إلى سنة (1596)، ولقد تضاربت الإحصائيات حول عدد الكراغلة في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي فتمّ إحصاء خمسة عشرة ألف نسمة.[3]

2. فئة الحضر:

– وتنقسم هذه الفئة إلى فئة البلْدية، البرانية والأندلس.

أ. البلدية: هم أهالي ولدوا بالمدينة واستقرّت عائلاتهم بها منذ القديم كانوا يشغلون في مدينة الجزائر حوالي (250)بيت، وفي أواخر القرن السادس عشر أغلبهم يزاولون التجارة ويملكون حوانيت وموضوع تجارتهم هي المواد الغذائية، كما يشتغل البعض بالصناعة وهناك من يملكون بساتين.[4]

---

[1]– ارزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519–1830، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر،قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص 58–59.

[2]– صالح عباد، المرجع السابق، ص 357.

[3]– حميد آيت حموش، "الكراغلة ودورهم السياسي في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الحوار المتوسطي"، العدد5، (د،م)، (د،ت)، ص 3.

[4]– صالح عباد، المرجع السابق، ص 358.

ب. البرانية:

إنّ التنوع السكاني الذي عرفته المدن أدى إلى الازدهار والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحولت إلى مراكز استقطاب، التي ساهمت في خلق فئة سكانية جديدة تعرف بالبرانية، ويقصد بهم المجموعات السكانية التي غادرت بواديها بحثا عن العمل والاسترزاق في مدينة الجزائر، وتعود أصولهم إلى جرجرة، جيجل، بسكرة والأغواط...الخ.[1]

ج. الأندلسيين:

أصبحت تمثل هذه الفئة عنصرا بشريا له تأثيره في مختلف مجالات الحياة وأهميته لم تخفى عن الحكم وباقي السكان، إذ كان لهم تأثيرا اجتماعيا كبيرا، يتصل خاصة بالتقاليد ومظاهر الحياة، فقد حافظوا على تقاليدهم الخاصة سواء في المعاملات أو في وقت الأفراح، أو في المظاهر المميزة للاحتفال بالأعياد والمواسم الدينية.[2]

03. فئة الدخلاء:

وتضم جماعات الأسرى المسيحيين واليهود، فالأسرى كانوا مسخرين للخدمة في قصور الدايات والسجون أو للتجديف في السفن، وكانوا قبل القرن السابع عشر يمثلون موردا اقتصاديا هاما للخزينة العامة عند افتدائهم من طرف الحكومة.[3]

---

[1]– أرزقيشويتام، المرجع السابق، ص 55.

[2] حياة قرابن، سعاد بن حركات، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1800–1830)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2015–2016، ص 64–65.

[3] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 173.

3-1-2- سكان الأرياف:

يعتبر الريف البيئة التي يعيش فيها الفلاحون ويمارسون فيها نشاطاتهم، وانقسم الريف الجزائري إلى صنفين أساسيين هم العرب والأمازيغ وكانوا يمثلون (95%) من اجمالي سكان الجزائر، وانقسمت إلى عدة قبائل هي:

أ- قبائل المخزن:

هي القبائل الموالية للسلطة الحاكمة والمتعاونة معها، وهي قسمان فلاحية ومحاربة، تمثل دورها عموما في جمع الضرائب المفروضة على السكان، مساعدة الجيش في إخماد حركات التمرد والعصيان التي كانت تقوم بها القبائل المتطرفة.[1] يمكن تعريفها من حيث تكوينها على أنها تجمعات سكانية اصطناعية متمايزة في أصولها،مختلفة في أعراقها، فمنها من أقرها الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها، لتكون سندا لهم،ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، فمنها من استقدم أفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة، ليؤلف جماعة شبه عسكرية تربط مصالحها بخدمة الحكومة التركية.[2]

ب- قبائل الرعية(الخاضعة):

هي القبائل التي كانت تابعة وخاضعة خضوعا تاما للسلطة الحاكمة، ومجبرة على دفع الضرائب، وقد تعرضت للاستغلال من طرف قبائل المخزن بإجبارها على دفع الضرائب.[3]

---

[1]- محمد مقصودة، الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013-2014، ص 57.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات وابحاث...، مرجع سابق، ص 207.

[3]- أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب إشراف الجزائر، تحقيق: احمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 48.

ومن العوامل التي جعلت قبائل الرعية يخضعون للإدارة العمانية هي موقعها الجغرافي، الوضع المادي والحروب التي كانت تتبع بين القبائل، أما عن علاقتها بالسلطة فقبائل الرعية مجبرة على دفع الضرائب بمختلف أنواعها من زكاة، عشور، خراج، اللزمة،...الخ، وقد كانت هذه الضرائب تدفع في شكل عيني ونقدي.[1]

ج- القبائل المتحالفة:

هي القبائل التي تتعامل مع البايلك عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين الذين أصبحوا بحكم العادة والعرف يتوارثون حكمها، معتمدين في ذلك على نفوذهم الديني أو كفاءتهم الحربية وأصالة نسبهم، وقد غلبت على هذه العائلات التي تولت حكم المجموعات القبلية المتحالفة المرابطين. وقد كانت قوتهم تكمن في استعمالهم للدين وكانت السلطة تستعين بهم في نقل الأموال برا عبر الطرقات غير الآمنة نظرا لقوتهم.[2]

د- القبائل الممتنعة:

لم يكن الريف الجزائري يتكون من قبائل الرعية وقبائل المخزن فقط، بل هناك تركيبة أخرى تضاف إليهما، هي القبائل المستقلة أو ما يعرف كذلك بالقبائل الممتنعة. وهي على عكس قبائل الرعية، حيث بقيت القبائل المستقلة أو الممتنعة بعيدة من السلطة، ينتمي أغلبهم إلى مجموعات قبلية على رأسها عائلات ذات سلطة روحية وكفاءة حربية، وكذلك تتألف من المجموعات السكانية الخاضعة مباشرة للبايلك والمقيمة بالدواوير والدشر المنتشرة في الجهات التي تراقبها قبائل المخزن[3].

---

[1]- حجاب أسماء، بوطبيق آمنة، الإدارة العمانية وعلاقتها بقبائل الرعية اواخر العهد العثماني (فترة الدايات)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث المعاصر،قسم التاريخ، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص 48-49.

[2]- بلخير سعد الله، الأرياف الجزائرية في العهد العثماني(1516-1830)، مذكرة ليسانس، قسم التاريخ،جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2016-2017، ص13.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 109-110 **أنظر للملحق رقم04)**.

الفصل الثاني

المؤسسات المالية في الجزائر خلال العهد العثماني

1- مؤسسة الخزينة

2- مؤسسة بيت المال

3- مؤسسة دار السكة

يجمع المؤرخون أن الشؤون المالية في الدولة الإسلامية تتولاها مؤسسة بيت المال[1]، وذلك منذ عهد "عمر بن الخطاب"رضي الله عنه، الذي أوكل إليها مهمة تسيير مداخيل ونفقات الدولة[2]، إلا أن العثمانيين استحدثوا مؤسسة ثانية هي مؤسسة الخزينة، والتي استحوذت على جزء هام من صلاحيات بيت المال وأصبحت هي الأصل وتحول بيت المال إلى فرع، مماً قزم أهميته ودوره[3]، حيث جسدت لتطبيق سياستها المالية، نطام مؤسساتي للادارتها وتحقيق اهدافها.

1- مؤسسة الخزينة:

1-1- مفهوم الخزينة:

1-1-1- المفهوم اللغوي:

جاء في لسان العرب أن الخزينة لغة تعني موضع خزن الشيء والمخزن بفتح الزاي، ما يخزن فيه الشيء، وخزانة الإنسان قلبه وخازنه أو خزانه لسانه[4]، وقد وردت لفظة الخزينة في القرآن الكريم في عدة مواضع منها قوله تعالى: ((قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ)) [الأنعام: 50]. وقوله تعالى: ((قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ))

---

[1]- الأمير بوغداده، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة)، 2008م، ص 43.

[2]- علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، تح: عبد الله القاضي، (د.ط)، دار الكتب العلمية للطباعة، بيروت، 1987م، ج2، ص445.

[3]- الأمير بوغداده، المرجع السابق، ص43.

[4]- ابن منظور بن محمد مكرم، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، (د.ط)، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ص1154.

[يوسف: 55]. ويفسر لنا ابن كثير[1] لفظة خزائن الواردة في هذه الآية بأنها الأهرام التي تجمع فيها الغلة، لما يستقبلونه من السنين التي أخبرهم سيدنا يوسف بشأنها، ليتصرف لهم بها على الوجه الأصلح[2].

1-1-2- المفهوم الاصطلاحي:

تعني المكان بكل دلالته، سواء كان مجموعة رفوف أو غرفة تحتفظ فيها بالأموال، وكل ما هو ثمين مهما كان نوعه، معدنا أو غيره، كما تحفظ فيها الودائع والأمانات، وتعود ملكيتها للأشخاص أو الدولة[3]، أوهي المكان الذي يحتفظ فيه بالأموال والمعادن الثمينة سواء التابعة للأشخاص أو التابعة للدولة، وكان للدولة العثمانية خزينتان أحدهما تابع للدولة وتدعى الخزينة المالية أو الخزينة العامرة أو الخزينة الخارجية، والثانية تدعى الخزينة الخاصة أو الخزينة الداخلية وكانت تابعة للسلطان[4].

أما فيما يتعلق بخزينة الأيالة الجزائرية، التي جلبت إليها أنظار الطامعين فقد كانت تقع داخل دار الإمارة، وهي عبارة عن غرف أو دهاليز مقوسة تحت الأرض، بابها مفتوح على

---

[1]– إسماعيل بن عمر بن ضوء بن كثير بن زرع، عماد الدين أبو الفداء، من كتبه البداية والنهاية، وتفسير القرآن الكريم. ينظر: ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط1، دار بن كثير، دمشق، 1986م، ج1 ،ص67.وينظر:خير الدين الزركلي، الأعلام، ط7 ،دار العلم للملايين، بيروت، 1986م، ج1 ،ص320.

[2]– إسماعيل ابن عمر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد السلامة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م، ج4، ص396.

[3]–علي آقجو، شهرزاد شبلي،" مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد21، جامعة بسكرة، ديسمبر2016م، ص ص 339-361.

[4]– سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000، ص98.

صحن الدار التي يجتمع بها الديوان ويتولى حراستها ستة عشر حارس[1]، والخزناجي وحده من يدخل إليها لوضع المال أو إخراجه عند الحاجة إليه، لتكون المسؤولية على واحد فقط[2]، أما مفتاحها فيحتفظ به الداي في الأوقات التي تكون فيها مغلقة ثم يسلمه للخزناجي كل صباح من يوم العمل[3].

1-2- موظفو الخزينة :

يتولى تسيير مؤسسة الخزينة مجموعة من الموظفين الذين توكل لهم السلطة مهمة الإشراف على النشاط المالي، ومن بين هؤلاء الموظفين نجد مايلي:

1-2-1-الداي:

كان إشراف الداي على الخزينة معنوي فقط ويتمثل في مراقبة النشاط المالي كدفع أجور الجنود وتحديد أسعار السلع والمنتجات ومعاقبة المتلاعبين، وتقييم العملات،وكان يتحصل بموجب سلطته على أموال كبيرة وهدايا ثمينة يتلقاها من البايات، ومن كبار موظفي الدولة أو القناصل الأجانب ويحصل على نسبة من عائدات الجهاد البحري، وفي حالة وفاته أو عزله فإن أمواله ترجع للخزينة[4].

---

[1] -Venture de paradis, Tunis et Alger au 18eme siècle, Mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph cuoq, saindbad, Paris 1983,p 107.

[2]- عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، (د.ط)، دار 6 الحضارة، الجزائر، 2006م، ص79.

[3] - Venture de paradis, op .cit, p107.

[4]- علي آقجو، شهرزاد شبلي، المرجع السابق، ص ص339-361.

1-2-2- الخزناجي:

إن الخزانة عمل الخازن وهو محرز الشيء وحافظه[1]،وقد وردت لفظ الخازن في القرآن الكريم بصيغة الجمع في قوله تعالى: ((وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ)) [الزمر: 71]. ويفسر لنا ابن كثير لفظ الخزَنَة الوارد في الآية الكريمة بأنهم الزبانية الموكلون بالنّار[2].

والخزناجي اصطلاحا بمثابة وزير المالية في الوقت الحالي، وفي أواخر العهد العثماني أصبح يتمتع بمكانة مرموقة داخل الدولة، فهو الشخصية الثانية المؤهلة لتشغل منصب الداي في حال شغور هذا الأخير، وما يؤكد الأهمية التي تمتع بها منصب الخزناجي أنه كان يشترط لتولي هذا المنصب مجموعة من الشروط أهمها أن يكون صاحبه تركيا[3].

ومثّل الخزناجي الشخصية الرئيسية والمهمة نظرا للأعمال التي كان يقوم بها، وأطلق عليه بعض الكتاب عدة ألقاب منها: المسؤول العام للدولة، ورئيس الوزراء، ووزير الداخلية والمالية[4]، وتشمل سلطته كل الشؤون المالية، من خلال مراقبة المداخيل التي تصل من مختلف أنحاء البلاد سواء كانت عينية أو نقدية، ولا يصرف أي مبلغ دون علمه و بحوزته سجلات الإيرادات والنفقات كما كان يصنف عملات الذهب والفضة تبعا لقيمتها، ويراقب

---

[1]- يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ط1،دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007م، ص39.

[2]- إسماعيل ابن عمر ابن كثير، المرجع السابق، ج7،ص118.

[3]- علي آقجو، شهرزاد شبلي، المرجع السابق، ص ص339-361.

[4]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص39.

أمور السكة، ويعينه في ذلك موظفين جزائريين ومهمتهم عد النقود الداخلة والخارجة من الخزينة ويطلق عليهم اسم "**الصايجية**"، ومهمتهم عد النقود الداخلة والخارجة من الخزينة[1].

1-2-3- المكتباجي:

ويعرف لدى الباحثين بعدة أسماء منها الباش دفتر أو الكاتب الأول، والمقطابجي، والمكتابجي يشرف على سجلات المالية للدولة، وتتمثل مهمته في مراقبة سجلات الكتاب الآخرين بما تحتويه من مبالغ مالية، وقوانين عسكرية، ورتب وأجور الإنكشارية ويساعده في مهامه ثلاثة موظفين الأول يقوم بالمحاسبة الخاصة بالجنود، والموظف الثاني يشرف على الحسابات الخاصة بالدولة، أما الثالث فيشرف على حسابات الجمارك[2]، ونظرا لأهمية هذه الوظيفة غالبا ما كان يتولى منصب المكتابجي أحد وجهاء الجزائر من أمثال "عثمان خوجة"، ويقول "حمدان خوجة": "إن هذه الوظيفة لا تقل أهمية عن وظيفة شيخ الإسلام التي يضطلع بها المفتي الحنفي الذي يعتبر الشخصية الثانية بعد الداي"[3].

1-2-4- أمين السكة:

هو المساعد الأول للخزناجي مكلف بمراقبة ضرب النقود الذهبية، والفضية والنحاسية كما يشرف على انتقاء الذهب والفضة، وتقدير قيمة المجوهرات ووزنها وفحصها للتأكد منها، ويستعين في عمله بأجيرين من اليهود، الأول مكلف بالتحقق من النقود المشكوك فيها ويلقب بالعيار، والثانييشرف على وزن العملة ويسمى الوزّان[4].

---

[1]- علي آقجو، شهرزاد شبلي، المرجع السابق، ص ص339-361.

[2]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص48.

[3]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص11.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، "الخزينة الجزائرية (1800-1830م)"، المجلة التاريخية المغربية، العدد3، تونس، جانفي 1975م ص ص18 -29.

1-2-5- وكيل الحرج:

وهي التسمية التي تطلق على من يتولى وزارة البحرية[1]، ويهتم أيضا بتسجيل غنائم الجهاد البحري، وتراجع دوره مع أواخر العهد العثماني نظرا لتراجع النشاط البحري[2].

1-2-6- الصايجي:

هو الموظف المسؤول عن عد النقود الداخلة للخزينة أو الخارجة منها[3].

2- مؤسسة بيت المال:

شكلت مؤسسة بيت المال أحد التقاليد العريقة للإدارة الإسلامية في الجزائر[4]، إذ تعود هذه المؤسسة في أصولها إلى التنظيمات المالية الإسلامية التي أقرها الخليفة "عمر بن الخطاب" رضي الله عنه، وأعطاها صلاحيات واسعة[5]، وجعلها بمثابة الخزينة العامة للخلافة الإسلامية حيث أوكل إليها تسيير شؤون المالية عامة، وبقيت كذلك إلى غاية العهد العثماني أين قزم دورها، وفقدت العديد من مهامها وصلاحياتها التي تولتها الخزينة، بل أصبحت ذاتها فرعا منها، ولم تكن أحسن حالا في الأيالة الجزائرية[6].

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص118.

[2]- أحمد السليماني، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، (د.ط)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م، ص59.

[3]- عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص79.

[4]- عبد الرحمان بوسعيد، الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار المدرسة الدكتورالية -الدين والمجتمع-، كلية العلوم الاجتماعية، قسم فلسفة، جامعة وهران، 2012م، ص39.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني ،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ،الجزائر ، 2013، ص132.

[6]- الأمير بوغداده، المرجع السابق، ص46.

2-1- مفهوم مؤسسة بيت المال:

هي إحدى مؤسسات الدولة اكتسبت مكانة كبيرة في أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كغيرها من المؤسسات مثل مؤسسة الأوقاف، فقد كانت تتمتع بجهاز يتكفل بتسيير أمور التركات وكذا الأملاك العائدة ملكيتها إلى اليتامى والغائبين وتضمن حصة الدولة منها حسب الأحكام الشرعية[1].

ولقد ازدادت أهمية هذه المؤسسة بازدياد عدد ممتلكاتها التي كانت تسير من طرفها، كما عرفت في سجلات ووثائق المحاكم الشرعية "بالأملاك العائدة لبيت المال" وتتمثل في الأراضي والبساتين والحوانيت...الخ،[2] وكانت مؤسسة بيت المال تتحصل عليها من مصادر مختلفة منها على سبيل المثال الأملاك الشاغرة التي تعود ملكيتها لأشخاص غائبين أو أسرى حيث يتم المحافظة عليها من طرف المؤسسة لحين عودتهم وكذلك أملاك المتوفين الذين لا وارث لهم[3].

2-2- موظفو مؤسسة بيت المال:

تمتعت مؤسسة بيت المال بجهاز مستقل خاص وكان يشرف على إدارتها ناظر بيت المال ويساعده في مهامه مجموعة من الأعوان[4]، ويقول "حمدان خوجة" في هذا الشأن:

---

[1]- صبرينة لنوار، " آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد26، جامعة بابل، أفريل 2016م، ص ص89-97.

[2]- صبرينة لنوار، مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، 2010م، ص35.

[3]-صبرينة لنوار، " آليات تسيير مؤسسة بيت المال "، المرجع السابق، ص ص89 -97.

[4]- صبرينة لنوار، " آليات تسيير مؤسسة بيت المال "، المرجع السابق، ص ص89 -97.

"ووفقا لأحد قوانين الأتراك –عهد ذاك– تأسست هيئة يسمى رئيسها بيت المالجي، يساعد هذا الرئيس قاض وموثقان وكاتبا ضبط ومسجلون"[1].

2-2-1- ناظر بيت المال (بيت المالجي):

وهو المشرف على مصلحة أملاك وثروات الأيالة، ويعتبر منصب ناظر بيت المال من أهم المناصب، كونه يدير مؤسسة مالية هامة، ويعيّنه الداي شخصيا، ويفوض إليه مهمة المحافظة على المواريث المخزنية أو ما هو على ملك الدولة، حيث ذكر في وثائق المحاكم الشرعية بـ"حافظ المواريث المخزنية" والمفوض إليه في أمورها من طرف من له ذلك التفويض[2]، وصنف ناظر بيت المال أو البيت مالجي أو أمين بيت المال ضمن الموظفين السامين حيث كلف بالإشراف على الأملاك التابعة للبايلك، والنظر في التركات واستخلاص ما يعود منها لبيت المال[3]، كما كانت مهمته رعاية أملاك الغائبين، والأسرى المسلمين في البلدان المسيحية، وقد يدوم حفظ هذه الأمانات أربعين عاما[4].

وهذا التفويض الذي كان يحظى به بيت المالجي من قبل الداي يرجع إلى تقليد عثماني تشير إليه العديد من الوثائق منذ القرن 16م، وهو يعتمد على مبدأ اعتبار جميع موظفي الدولة عبيدا للسلطان العثماني، مما يعطي الحق للدّاي في مصادرة وتجريد رعاياه من أملاكهم وثرواتهم[5].

---

[1]– حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص134.

[2]– صبرينة لنوار، مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص36.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص226.

[4]– بدر الدين بلقاضي ومصطفى بن حموش، تاريخ وعمران قصبة مدينة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس، (د.ط) موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ص242.

[5]– صبرينة لنوار، " آليات تسيير مؤسسة بيت المال "، المرجع السابق، ص ص89 –97.

كما يرث صاحب هذا المنصب بحكم منصبه جميع الأشخاص الذين يتوفون دون أن يتركوا ورثة أو وصية أو الأشخاص الذين لا وارث لهم، وسلطته تمتد إلى جميع أراضي الأيالة، وقد جرت العادة في هذا البلد أن يقوم الأشخاص الذين يريدون التهرب من سطوته بوقف أملاكهم على الحرمين الشريفين، متى لم يكن لهم وارث شرعي وهذا الترتيب يحرم بيت المال من أي قسط من التركة[1].

2-2-2- القاضي:

أمانة بيت المال وظيفة رسمية إذا قيست بوظيفة الوكلاء السابقين، لذلك كان الباشا يعين قاض ليساعد أمين بيت المال في مهامه[2]، وكان هذا القاضي يتولى المسائل الشرعية للمؤسسة وإصدار الأحكام وكانت آراؤه استشارية غير ملزمة لأن الناظر حر في اتخاذ قراراته كما أنه كان يكلف من طر ف الناظر بتوزيع التركات على الورثة بعد تسجيلها، فرسم الفريضة يتم تحت إشراف هذا القاضي ولا تخرج الأمانات المودعة في صندوق بيت المال إلا بإذن مكتوب منه ويدون ذلك في السجلات[3].

2-2-3- العدول:

لقد كان لمؤسسة بيت المال اثنان من العدول تتمثل مهمتها في تدوين وتسجيل كل ما يخص المؤسسة من ممتلكات ومعاملات من بيع وكراء، وتتميز الطريقة المعتمدة من قبل العدول في التدوين بالدقة[4]، ويذكر "حمدان خوجة" أن الموثقان يذهبان إلى محل سكن المتوفي و يقوما بإحصاء جميع الأشياء الموجودة فيه، وتنقل الأشياء الثمينة، التي يخشى أن

---

[1]- وليام شالر، المصدر السابق، ص49.

[2]- عبد الرحمان بوسعيد، المرجع السابق، ص40.

[3]- صبرينة لنوار، " آليات تسيير مؤسسة بيت المال"، المرجع السابق، ص ص89 -97.

[4]- صبرينة لنوار، مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص47.

تضيع إلى مكان آمن حتى يجتمع الورثة أو غيرهم من ذوي الحقوق[1]، كما لا تنحصر مهام العدول داخل مدينة الجزائر فحسب بل كان يكلف هذا الأخير بمهام أخرى فهو ينوب عن ناظر بيت المال في مهامه خارج المدينة، ولقد ارتبط ذكر العدول في وثائق المحاكم الشرعية بحفظ عدول بيت المال فمهمتهم هي التدوين[2].

2-2-4- الشاوش:

يعرف الشاوش بأنه ذلك الحاجب أو البواب الذي يتولى مراقبة الدخول والخروج من قصر الداي[3]، غير أنه وردت هذه الوظيفة أيضا في وثائق المحاكم الشرعية على هذا النحو " شاوش بيت المال"، وكان يخلف ناظر بيت المال في بعض المهام بتكليف منه كقبض الأمانات وعتق الأسرى[4].

2-2-5- الدلال:

وهو الذي يقوم بتعريف البضائع وذلك بالمناداة في السوق الكبير مقابل الحصول على سهم من ثمن البضائع والسلع، يقدر عادة بدرهم واحد على كل دينار تباع به هذه البضائع[5]، وكان لبيت المال أربعة دلالين وكانت مهامهم تتمثل بيع ممتلكات بيت المال في المزاد العلني فهم الباعة المتجولون الذين يعرضون المخلفات في الأسواق، ولم تكن مهام دلال بيت المال تنحصر داخل مدينة الجزائر فقد امتدت إلى فحوصها وأوطانها[6].

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص134.

[2]- صبرينة لنوار، " آليات تسيير مؤسسة بيت المال"، المرجع السابق، ص ص89 -97.

[3]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص67.

[4]- صبرينة لنوار، مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص48.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص188.

[6]- صبرينة لنوار، " آليات تسيير مؤسسة بيت المال "، المرجع السابق، ص ص89 -97.

2-2-6- الغسال:

كان لبيت المال موظفان حسب الجنس ذكر أو أنثى مهمتهم غسل وتكفين الموتى، فيأخذ الغسال نصيبا من التركة عن غسله وتكفينه الميت، ونذكر من بين الأسماء التي ورد ذكرها في الوثائق "محمد ابن الموهوب" غسال بيت المال سنة 1166هـ/ 1752م[1].

3- مؤسسة دار السكة:

تعتبر السّكة أحد أهم المظاهر التي تبرز سيادة الدولة وقوا، لذلك أولاها العثمانيون أهمية كبيرة وذلك من خلال إشرافهم المباشر على صناعتها، فأين كانت تضرب السّكة؟ ومن هم موظفوها؟

3-1- تعريف دار السكة:

تعتبر دار السّكة من أهم المؤسسات التي لها علاقة بالنظام المالي في الجزائر، وتعرف بدار الضرب أو الضربخانة[2]، وقد وجد في الجزائر خلال العهد العثماني داران لضرب النقود الأولى بتلمسان ونعتقد أنها نفس الدار التي كانت تضرب فيها النقود الزيانية، والحقيقة أن المعلومات حول هذا الموضوع نادرة غير أن هذه الدار قد تعطلت منذ الربع الأول من القرن السابع عشر ميلادي[3].

أما الدار الثانية الرئيسية فهي الموجودة بمدينة الجزائر[4]، وكانت موجودة بقصر الجنينة غير أنها نقلت أواخر العهد العثماني إلى القصبة[1]، بأمر من الداي "علي خوجة"[2].

---

[1]- صبرينة لنوار، مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص49.

[2]- الضربخانة مكان سك النقود أو ضربها، والضربخانة لفظ فارسي دخل العربية في العهد المملوكي. ينظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص146. وينظر أيضا مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة بيرورت، 1996م، ص300.

[3]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص43.

[4]-عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص277.

وحتى لا يقع تسرب للعملة أو اون في صنعها، اختير بعض الصناع المهرة من اليهود للعمل بدار السّكة تحت مراقبة أمين السّكة، وحددت لهم مرتبات تتناسب طردا مع الكميات التي يقومون بصبها من العملة[3]، وكانت دار السّكة مجهزة بكل ما تحتاجه من معدات من القوالب والسَّكاك، إضافة إلى الأفران الخاصة بصهر المعادن وتبييض النقود بالنار، ويعمل بدار السكة أربعة وعشرون عاملا يهوديا تحت إشراف "أمين السّكة"، ويساعده في مهمته ثلاثة موظفين مسلمين[4].

تجدر بنا الإشارة أن بعض المستشرقين يرون أن عاصمة الجزائر المركزية خلال العهد العثماني كانت تعمها الفوضى في غياب إدارة محلية قوية، غير أن هذا الطرح غير صحيح فالمؤسسات كان يشرف عليها موظفون إداريون يمثلون السلطة الإدارية المحلية[5]، ومن بينهم موظفو دار السكة.

3-2- موظفو دار السّكة:

قبل التطرق إلى موظفي هذه الدار، نذكر بأن النقود الجزائرية المتداولة في العهد العثماني، ضربت في كل من تلمسان، والجزائر[6]، وقد أشار "دوفو" إلى الموظفين القائمين على دار السكة ومهامهم. وكان على رأس هؤلاء الموظفين أمين السكة، إضافة إلى عدد

---

[1]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص43.

[2]- صالح عباد، المرجع السابق، ص343.

[3]-ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص179.

[4]-أمين محرز، المرجع السابق، ص184.

[5]- بن عتو بلبراوات، "الإدارة المدنية بالجزائر العاصمة في أواخر العهد العثماني"، مجلة عصور الجديدة، العدد1 ،جامعة وهران، 2011م، ص ص97 -108.

[6]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص48.

كبير من الموظفين[1]، من بينهم: وكيل الحرج، راقم الطابع، وصاحب الطابع، والعمال التقنيين أو الحرفيين.

3-2-1- أمين السّكة:

هو المكلف بضرب العملة والناظر على صنعها[2]، وتتركب هذه العبارة من لفظين، لفظ الأمين ولفظ السكة، فالأمين لغويا هو الثقة غير الخائف[3]، أما لفظ السكة فيعبر عن معان متعددة تدور كلها حول النقود، فيقصد بها أحيانا تلك النقوش التي تزين النقود على اختلاف أنواعها، وأحيانا أخرى يعني قوالب السك التي يختم بها على العملة المتداولة كما يطلق أيضا على الوظيفة التي تقوم على سك العملة تحت إشراف الدولة[4]، أما في العهد العثماني فقد أطلق لقب الأمين على الذي يقوم بالإشراف والمراقبة على المؤسسات المهنية كأمناء الحرف والصناعات وغيرها[5].

وكان أمين السكة يعين من طرف الداي بتزكية من القاضي والمفتي، ثم يقدمانه إلى صاغة المدينة[6]، وقد أطلق عليه بعض الكتاب لقب "المدير"، إذ كان المسؤول السامي في دار الضرب[7].

---

[1] -Devoulx(A), Tachrifat, Receuil de notes historiques sur l'administrasion de l'ancienne régence d'lger,1985, p 20.

[2]- عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص80.

[3]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص48.

[4]- عبد الرحمان فهمي محمد، النقود العربية ماضيها وحاضرها، (د.ط)، دار القلم، القاهرة، 1964م، ص7.

[5]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص49.

[6]- عبد العزيز لعرج، الزليج في العمارة الاسلامية بالجزائر في العصر التركي، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1990، ص ص47 -89.

[7]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص49.

وكانت السلطة تراقب عن كثب عملية السك، وتحدد كمية وجودة المعادن، بالإضافة إلى مراقبتها وزن مختلف القطع النقدية المسكوكة من الذهب والفضة والبرونز والنحاس[1]، ولهذا كان أمين السكة دائم الحضور عند ضرب العملة[2].

3-2-3- وكيل الحرج:

وهو موظف سامي يراقب النشاط البحري وأعمال الترسانة البحرية حيث تصنع السفن[3].

وأطلقت هذه العبارة المركبة – وكيل الحرج– على عدة موظفين، في الجزائر خلال العهد العثماني كالمسؤول عن موارد الدولة المتمثلة في الضرائب، ومراقبة مخازن الدولة، ويعتبر هذا الموظف من أهم مساعدي أمين السكة إلا أننا لا نعرف المهمة التي يقوم بها في دار الضرب[4].

3-2-4- راقم الطبع:

وكان قديما يسما الفتّاح، ويعتبر صاحب "الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة" أن الفتَّاح هو أساس دار السكة، إذ يقول في هذا الشأن: "ولكل شيء أساس، وأساس أعمال دار السكة الفتَّاح، فهو أصل من أصولها، فإن استقام استقامت الأعمال بها"، ويطلق عليه أيضا اسم حاكم الطابع، أو راقم الطابع[5].

ويشترط فيه أن يكون بارعا في الخطوط، وأن تكون الآلات التي يستخدمها محفوظة في مكانأمين بدار السكة ويمنع على هذا الموظف القيام بعمله خارج دار السكة، ونظرا

---

[1]– أمين محرز، المرجع السابق، ص184.

[2]– صالح عباد، المرجع السابق، ص343.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص173.

[4]– يمينة درياس، المرجع السابق، ص51.

[5]– نفسه، ص51.

لتفرغه الكامل لمهمته استطاع أن يبدع في النصوص والزخارف المنقوشة على النقود، ويجعلها أكثر جمالاً[1].

3-2-5- صاحب الطابع:

يعرف كذلك بصاحب الخاتم، ويتضح من اسمه أنه هو الذي يحتفظ بقوالب السكة، ويقوم بالختم على القطع النقدية عند صبها أو تقطيعها[2].

والجدير بالملاحظة هو أن صاحب كتاب صفحات في تاريخ مدينة الجزائر يشير إلى أن (راقم الطابع وصاحب الطابع) هما نفس الوظيفة لكن بمسميين مختلفين وذلك بالقول: "وكان من ينقش الكتابة وغيرها على العملة يسمى صاحب الطابع أو راقم الطابع"[3].

3-2-6- العمال التقنيون:

يسميهم صاحب "الدوحة المشتبكة" بالسّكّاكين حيث يقول: "وليحذر السّكّاكون أن يطبعوا دينارا أو درهما إلا بمعاينتهما"، وكان هؤلاء العمال من طائفة اليهود ويبلغ عددهم أربع وعشرون عاملا وتتمثل مهمتهم في الناحية التقنية أي صهر المعادن وخلطها بمقادير معينة، وكذلك مراقبة العملة التي تصلهم من طرف الباعة أو وكلاء الدولة، وتتم هذه العملية عن طريق الوزن أو حك القطعتين النقديتين ببعضهما أو بواسطة الأسنان، وكانوا مهرة بهذا المجال[4]، وكان الشخص الذي يقوم بفحص ومعاينة العملة يسمى العيّار، ومن يقوم بعملية الوزن يسمى الوزّان[5].

---

[1]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص51.

[2]- نفسه، ص53.

[3]- عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص277.

[4]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص54.

[5]- أحمد السليماني، المرجع السابق، ص60.

أما راتب هؤلاء العمال فكان في سنة 1172هـ /1758م يساوي مائتي ريال على كل قنطار من العملة، وعشرون ريالا على كل كيس يزن عشر قطع[1].

3-3- المعادن المستخدمة في سك العملة:

من خلال الكتابات التاريخية، حول سك العملة الجزائرية وأنواعها في العهد العثماني، واستنادا إلى بعض نماذج النقود المحفوظة في المتاحف الآن، فإن العملة الجزائرية كانت إما ذهبية أو فضية أو برونزية أو نحاسية[2]، وهذه أهم المعادن التي استخدمها العثمانيون في سك العملة الجزائرية ما يلي:

3-3-1- الذهب:

يعتبر هذا المعدن من المواد الثمينة جدا، وهو غير متوفر بكميات كبيرة في بلادنا، لذلك لجأت السلطة، إلى عدة وسائل كاستخراج سبائك الذهب الموجودة بالقصبة، أو إعادة صهر القطع المعدنية القديمة التي لم تعد صالحة للاستعمال، وفي بعض الأحيان، كانت السلطة تقوم بشراء المصوغات من عند الصاغة أو من عند الأهالي الأغنياء[3]، كما لجأت السلطة إلى استيراد كمية قليلة من الذهب من بلاد السودان[4].

---

[1]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص54.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص181.

[3]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص55.

[4]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص81.

3-3-2- الفضة:

حسب ما أوردته كتب الرّحالة[1]، فإن القطر الجزائري كانت توجد به مجموعة كبيرة من مناجم الفضة استغلت في العصر الإسلامي وأهمها منجم الفضة بمدينة مجّانة حتى سماها البكري "مجّانة المعادن"[2].

ويشير "اليعقوبي" إلى وجود معدن الفضة بمدينة مجانة إذ يقول: "ومن القيروان إلى مدينة يقال لها مجّانة أربع مراحل، وبهذه المدينة معادن الفضة والكحل والحديد والمرتكوالرصاص"[3]، ويذكر البكري مدينة مجّانة بالقول: "ومن باغاية إلى مدينة مجانة، وهي كبيرة وعليها سور طوب، وبها جامع وحمّامات، ومعادن كثيرة"[4]، وهذا ما يشير إليه "ياقوت الحموي" حيث يقول: "مجّانة بلد بإفريقية، فتحه بُسْر بن أرطاة، وهي تسمى قلعة بُسْر وبها زعفران كثير ومعادن حديد وفضة"[5].

وأما "ابن حوقل" فقد أشار إلى معدن الفضة الموجود بمجّانة بالقول: "مجانة مدينة ذات سور من طابيه مرحلة، وهي كثيرة الزعفران، والزرع، وبها معادن حديد وفضة"[6]، كما أشار

---

[1]– من أمثال البكري صاحب "المسالك والممالك"، وابن حوقل صاحب "صورة الأرض"، والإدريسي صاحب "نزهة المشتاق في اختراق الأفاق"، واليعقوبي صاحب كتاب "البلدان"، وياقوت الحموي صاحب "معجم البلدان" وغيرهم من الرّحالة.

[2]– يمينة درياس، المرجع السابق، ص56.

[3]– أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر اليعقوبي، البدان، تح: محمد أمين ضناوي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، ص188.

[4]–أبى عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، (د.ط)، مكتبة المثنى، بغداد، 1857م، ص145.

[5]–شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، (د.ط)، دار صادر، بيروت، 1977م، ص56.

[6]–أبي القاسم بن حوقل النصيبي، كتاب صورة الأرض، (د.ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1996م، ص84.

"ناصر الدين سعيدوني" إلى وجود منجمين للفضة بالبلاد الجزائرية في العهد العثماني أحدهما ببلاد القبائل والآخر بمنطقة الحراكتة[1].

3-3-3- النحاس:

اشتهرت بهذا المعدن مناطق أم الطبول قرب القالة، وعين البيضاء وجيجل، وجبال تنس، وجبلالونزة وكذلك مسكيانة، ومدينة الشلف[2]، كما كان البايلك يحصل عليه من مناجم الأطلس المتيجي الواقعة بجبل موزاية وموقع المعدن[3].

3-3-4- الحديد:

كان استغلال الحديد يتم سطحيا وبطرق بسيطة نوعا ما، وكان هذا المعدن الخام يستخرج من منجم برباشة قرب بجاية، ومن منجم جبل زكار قرب مليانة[4].

كما وجدت مناجم أخرى للحديد بجبل "مسيبح" ببلاد القبائل، ومناطق بني سليمان بجرجرة واشتهرت به مناطق عنابة، وأم الطبول، وسكيكدة، وجيجل، وبجاية، وتبسة، وبني صاف قرب تلمسان، وجبل تمولقة بالشلف[5]، حيث كان يعالج بفحم الحطب في فرن منخفض ثم كان يصب على شكل قضبان صغيرة ليحمل إلى أسواق بجاية والجزائر[6].

3-3-5- الرصاص:

وجد هذا المعدن بمناطق أم الطبول وتبسة، والقل، وسوق أهراس، كما وجد بعدة جبال كجبل بوطالب جنوب سطيف، وجبل زكاروالونشريس، وعثر عليه أيضا في تازوت بين

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص182.

[2]-يمينة درياس، المرجع السابق، ص57.

[3]- أمين محرز، المرجع السابق، ص180.

[4]- المرجع نفسه.

[5]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص57.

[6]- أمين محرز، المرجع السابق، ص180.

وهران وأرزيو، وفي كدية الرصاص جنوب غربي سبدو، بالإضافة إلى تمولقة وموزاية، وكانت طريقة التعدين تتم بوضع طبقة حطب وأخرى من المعدن فوقها وهكذا دواليك، ثم توقد النار فيهم فيصهر الرصاص[1].

إضافة إلى مناجم الرصاص المذكورة سابقا وجد منجم آخر بالصحراء الجزائرية، وقد أشار إلى وجود هذا المنجم "الأغواطي" في رحلته حيث يقول "وفي الصحراء منجم عظيم من الرصاص والعرب يأتون منه بكميات لبيعها، ولا يقع هذا المنجم تحت سلطة أي قبيلة وهو يقع شرقي أولاد نايل، وهو يسمى جبل الرصاص"[2].

[1]– أمين محرز، المرجع السابق، ص180.

[2]– الأغواطي الحاج ابن الدين، رحلة الأغواطي الحاج ابن الدين في شمال افريقيا والسودان الدرعية، تر و تح: أبو القاسم سعد الله، (ط.خ)، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص91.

الفصل الثالث

السياسة المالية من خلال الضرائب

1- الضرائب وأنواعها

2- آلية تطبيق السياسية المالية الضريبية

3- تأثير السياسة المالية الضريبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية

1- الضرائب وأنواعها:

1-1- أصناف الضرائب والرسوم:

تجلت السياسة المالية للدولة من خلال الضرائب التي صارت المصدر الأساسي للدولة والخزينة، على غرار مداخيل الجهاد البحري والغنام البحرية، حيث تحكمت عدة عوامل منها طبيعة علاقة السكان والحكام والأرض ونوعية استغلالها ،ولقد كانت الضرائب في الجزائر أواخر العهد العثماني متنوعة منها ما جاء به الإسلام وهي الضرائب الشرعية كالزكاة التي وردت في القران الكريم[1].حيث قال الله تعالى:

((... فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ...)) [الحج: 78]، حيث تضمنت الآية فعل الأمر "أتوا" الذي يقتضي بوجوب الزكاة،وعن الرسول صلى الله عليه وسلم في حديثه عن أبي عبد الرحمان عبد الله بن عمر الخطاب رضي الله عنهما قال:سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " بني الإسلام على خمس شهادة أن لا لإ الله وأن محمد رسول الله إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان"[2]، وفي السنة النبوية توجد الجزية العشور والخراج ،وتوجد ايضا والضرائب المستحدثة وهي التي فرضت سواء قبل التواجد العثماني بالجزائر أو أثنائها ،وضرائب أخرى وهي الضرائب الطارئة التي أوجدتها الظروف التي سادت في تلك الفترة وطبيعة الحكم العثماني[3].

---

[1] –حنيفي هلالي ، ملاحظات حول دفاتر الدولة العثمانية في الجزائر ...، المرجع السابق ،ص93.

[2]– حديث رواه بخاري ومسلم.

[3]–ناصر الدين سعيدوني ، مرجع سابق، ص 109.

1-1-1- الضرائب الشرعية:

أ- الزكاة:

تعتبر الزكاة من الضرائب الشرعية ،والتي تمس عادة أراضي الملكية الخاصة وخاصة لمراقبة البايلك ، باعتبارها تعود الى الخزينة ، وهي رأس من الغنم عن كل 10 أغنام ، ورأس من البقر عن ثلاثين رأس، وحملا واحد اذا وصل عددها إلي الأربعين رأسا ، ثم أصبحت تخضع لقدرة وإمكانيات أصحاب القطيع، فلا يلتزم بالنسبة ولا يؤخذ بالنصاب وتوسع فيها الجباة، والذين يأخذون من كل ما يوفره القطيع من الصوف وزبدة وجلود[1]. كما ألحقت بها بعض المنتجات النوعية ، فتوجب دفع ما قيمة 3 جزات من الصوف عن كل 100 جزة ، أما زكاة الأموال فكانت محددة ب 2.5 كما تجاوزت قيمة النقود 200 درهم[2]، وكانت تطبق ضريبة الزكاة على الخيل والبغال والحمير[3] ولقد ذكر وليام شالر أن الزكاة في الجزائر حافظت على طبيعتها فقال : " إن الجزائر حافظت على جباية الزكاة وفق ما نص عليه الشرع لذا ضمنت موردا مهما وكبيرا لدولة "[4]، واعتبرت الزكاة موردا مهما لدخل الدولة، سواء كانت عينية أو نقدية ، كما ترجع أهمية عائدات الزكاة إلى مساحات الشاسعة التي كانت تجني منها أراضي بايلك الشرق كانت لنظام الجباية ، وقد اختلفت مقدارها من بايلك الى أخر ، فنجد أن بايلك البيطري كان يقدم سنويا حوالي 4050 رأس من الغنم ، و220 رأسا من الماعز و766 رأسا من البقر ، كما يتم فرض غرامات على الخيول والبالغ عددها 533

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني،دراسات تاريخية ...،المرجع السابق، ص154.

[2]- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م) دراسة مقارنة ،رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ،جامعة يوسف بن خدة ،الجزائر ،2008-2007،ص 168.

[3]- ناصر الدين سعيدوني ،الحياة الريفية...،المرجع السابق ،ص 180.

[4]- وليام شالر، المصدر السابق ، ص58.

حصانا و 12150جزة صوف بالإضافة إلى ما يقدم لكبار الموظفين الدولة في عيد الأضحى ،فحسب الإحصائيات الفرنسية في بداية الاحتلال الفرنسي فان زكاة بايلكالتيطري بلغت عام 1830م 96480 فرنكا سنويا [1]،أما بايلك الغرب فكان يدفع 10 ألاف صاع قمحا، ومثلها شعيرا ، و 600 رأس من الغنم ، أما بايلك الشرق فيدفع مايدفعهبايلك الغرب من كمية القمح وبعض من الشعيرويزيد نحو 2000 رأسا من البقر والتمر والزيتون كما يرسل في فصل الصيف مركبا مشحونا من الشحم والسمن[2].

ب- العشـــور:

وهي ضريبة شرعية والتي تفرض على أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايلك[3]، وسميت هكذا لأنها تساوي عشر المحاصيل بدفعه للجميع بما في ذلك الفئات ذات الامتيازات، أي العشور وهو المقدار الذي يأخذه البايلك من محاصيل الفلاحين ،بما في ذتك المقدار الواجب إخراجه من حبوب وثمار العشور[4]، غير أن نصابها في فترة التواجد العثماني لم يعد يلتزم فيه بالنسبة المحددة شرعا ، بل أخضعته لتقديرات مساحة الأرض المزروعة، بغض النظر عن كمية الإنتاج المحصل عليه،فاعتمدت على عدد المحاريث والتي تعرف بالزويجاتأوالجابدات أو السكات، ولقد علق حمدان بن عثمان خوجة على ذلك "... إن ضريبة العشر فرض علي كل محراث يجره ثوران حمولة بعير من القمح وأخرى من الشعير" ويعود عدم الالتزام بالعشر إلى تغير الظروف الطبيعية حيث تغيرت معها الظروف

---

[1]-فلة القشاعي المولود ة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771- 1837م) ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1990/1989م، ص 62.

[2]- أحمدا لشريف الزهار، المصدر السابق،ص47.

[3]- ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي ...، المرجع السابق ، ص83.

[4]- صالح عباد.المرجع السابق، ص 346.

الاقتصادية والمناطق والجهات ، فأحيانا ترتفع إلي أكثر من عشر المحصول ، وفي بعض الأحيان تنخفض الي ثمن المحصول، ففي بايلك دار السلطان تقدر ضريبة العشور بسدس الإنتاج بحيث يأخذ على كل زويجة 60 صاعا من القمح وشعير وشبكة من التبن أو شبكتين[1].

وهذه التقديرات تكون من اختصاص قائد العشور ، فقد تأخذ في مجملها نقدا عند الضرورة بدون مراعاة كمية التساقط والجفاف والعوامل أخرى المؤثرة في الإنتاج من قبل القائد[2]، الذي يقوم بجولتين الأولى في الخريف والثانية بعد الحصاد بجباية العشور وبحضور قائد القبيلة وشيخ الدوار والفلاح المعني بالأمر[3]، فنجد مثلا: أن بايلك الشرق كانت ضرائبه تمثل أهم مورد للدولة ، تقدر نسبة كبيرة من العائلات مقارنة بدار السلطان وبايلك الغرب والتيطري وبذكر أن هذه التقديرات معرضة لزيادة والنقصان ، وتفاوتت حسب ظروف الطبيعة للبايلكات ،وبذكر حمدان بن عثمان خوجة حسب تقديراته التي أعطيت وحددت قيمة العشور 50000 فرنك لكل بايلك ، نجد أن ضريبة بايلكالتيطري تفرض على 850 جابدة حوالي 8500 هكتار ، وقيمة العشور تقدر بـ 170000 كيلة من القمح والشعير [4].

- ويعتبر بايلك الشرق أهم البايلكات من حيث عائدات العشور ،وترجع أهميته الى المساحة الشاسعة وأن ثلث أراضيه الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع للنظام الجبائي، أما مداخيل العشور لدار سنة 1822 م قدرت بـ 8690 كلية قمح بقيمة 146070

---

[1]- عقاد سعاد ، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519- 1830م)دار السلطان نموذجا ،رسالة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر ،قسم التاريخ ،جامعة وهران ،2013-2014،ص91.

[2]- أحمد الشريف الزهار،المصدر السابق ، ص 48.

[3]- حمدان بن عثمان خوجة ،المرآة ، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1982،ص143.

[4]- عقاد سعاد : المرجع السابق ، ص 93.

ريال بوجو أي 271690 فرنكا 48690 كلية شعير قيمتها 73035 ريال بوجو أي حوالي 131460 ريال[1].

ج- الخراج:

• **الضرائب على أراضي البايلك:** هي الأراضي التي تم الاستحواذ عليها من طرف الإدارة

أما من المصادرة من القبائل المعادية للسلطة وثم إخراج القبائل منها الى المناطق الخالية مثل الصحراء أو أراضي الشاغرة التي تركها أصحابها أو امتنعوا عن دفع الضرائب ثم ترحيلهم منها أو من القبائل العاصية [2].

- وكان يستخلص من هذه الضرائب حالتين :

• **اقتطاع الأرض:** كان العثمانيون يقسمون حصة البلاد التي يفتحونها بين العائلات التي تريد الارتباط حيث يعطي كل واحد منهم مشتى ويقوم بزراعتها الفلاحين ، أما بقية السكان الدوار فكانوا يعتمدون في معيشتهم عن تربية المواشي أو من خمس محصول الأراضي التي يفلحونها وقد كانت أراضي البايلك تقتطع للفلاحين والقبائل ، وبصفة خاصة لصالح قبائل المخزن ، وضباط الجيش لمدة غير محدودة مقابل مبلغ نقدي ولقد كانت أكثر أملاك البايلك مستغلة من قبل قبائل المخزن ودوائر الزمالة ، حيث كانوا يستحوذون على 78 من مجموع الأراضي الزراعية[3].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ....، المرجع السابق ، ص 84.

[2]- عيسى قبشي، النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1792- 1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ معاصر ، ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016-2017 ص 36.

[3]- توفيق دحماني ، المرجع السابق، ص 170.

- **كراء الأراضي الزراعية :**

هوما كان معروف باسم "الحكور" ، حيث يقوم البايلك بكراء أراضيه لسكان الدواوير وهي ضريبة عينية تجمع من المحاصيل الزراعية ، حيث يستوجب على مستغلي أراضي البايلك دفع 12 صاع من القمح والشعير ، ما يعادل نصف الإنتاج أو أكثر ، ولا يراعي للظروف الطبيعية من جفاف أو قلة محصول وكانت هذه الحكور منتشرة أكثر في بايلك الشرق وكانت قبيلة أولاد قيصر هي التي تدفع هذه الضريبة وذلك نظرا لمعاقبتها من السلطة العثمانية ويذكر المفوض المدني لمدينة الشلف في بداية الاحتلال أو أولاد قيصر هي القبيلة الوحيدة في الجزائر التي كانت تدفع الحكور الذي كان مألوف ومهما في مقاطعة قسنطينة أما البايلكين الآخرين فكانت أراضي بايلك بها متناثرة[1].

1-1-2- الضرائب المستحدثة:

ظهر هذا النوع الجديد من الضرائب نتيجة الظروف الصعبة التي عاشتها الدولة بهدف سد العجز الذي كانت تعاني منه خزينة.

أ- اللزمة:

هي ضريبة تطبق على كل رجل من رجال القبيلة ويلزمون بها مرتين في السنة [2]، وهي عبارة عن رسوم عينية أو نقدية تدفعها القبائل الخاضعة والمتحالفة مع سلطة الباي والتي تخضع له مباشرة ويتولى جمعها شيوخ القبائل والقياد ، ويحدد نصيبها من طرف الشيخ ، أما القبائل الجبلية البعيدة عن نفوذ البايلك فلا تدفعها وإنما تقدم مساهمتها وبنسب

[1]- عيسى قبشي ،المرجع السابق ، ص 37.

[2]- ناصر الدين سعيدوني ، نظام المالي ....، المرجع السابق ، ص 91.

قليلة [1]، ومن أهم مصادر ضريبة اللزمة وهي التي يساهم فيها أفراد القبائل وحددها نقيب أشراف الجزائر أحمد الشريف الزهار ب 7000 ريال صغير تدفع كل 6 أشهرو14000 ريال صغير تقدم كل 03 سنوات ،ونفس المقدار تساهم به القبائل الجبلية بمقاطعة التيطري، أما دار السلطان فهي تساهم فيها عن طريق شيوخها[2].

ب- الغرامة:

هي ضريبة مستحدثة قامت السلطة العثمانية بإحلالها مكان العشور وكانت تفرض على سكان المناطق الخارجية عن السلطة [3]، كما أنها كانت تأخذ كل سنة ،وقد تؤخذ مرة واحدة في بعض السنين وذلك حسب قدرة الإدارة على استخلاصها ، وتتمثل هذه الغرامة بتوفير أراضي الرعي أو تقديم هدية معتبرة مقبائل الحصول على الأمان ، ولقد كان تحصيلها نقدا أو مواد غذائية[4] ، بالإضافة إلي مجموعة من الغرامات مثل ضيفة الباي والتي تخصص مداخليها لشراء أغلب الهدايا التي تقدم للباي[5].

ج- المعـــونة:

هي ضريبة مستحدثة تدفع عينا ونادرا ما تدفع نقدا ، تفرض مدة الضريبة على القبائل الخاضعة ، وعادة ما تدفع شهريا أو تستخلص فصليا[6]، وتقدم هذه الضريبة عند مرور

---

[1]- محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتقديم: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1981، ص 102.

[2]- عيسى قبشي ، المرجع السابق ، ص 38.

[3]- فلة القشاعي المولودة موساوي ، المرجع السابق ، ص 66.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ...، المرجع السابق 95.

[5]- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 348.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) اواخر العهد العثماني (1791-1830) البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، 182.

الحاميات العسكرية بمواطن القبائل وقيمتها غير محدودة من حيث الكمية أو القيمة ، فيتم تقديمشبكات من التبن والعلف وكميات من الزبدة والبيض والدواجن ، كما تساهم هذه الضريبة بتمويل الجند بالسلاح والخيول[1]، ويتكفل بجمعها شيوخ الدواوير في الأرياف ، وكانت كما تأتي العشور ،ويقوم بجبايتها خوجة المعونة ، وتخزن في مخزن الزرع ويتم ضبطها بسجلات خاصة تقيد بها أسماء القبائل و الأفراد [2].

د- الخطيـــــة:

وهي ضريبة ظرفية تفرض على شكل عقوبة ، تدفع نقدا جراء خطأ فردي أو جماعي ، تفرض على الحمامات التي تخالف أوامر القياد أو تحمل السلاح ضد غيرها ،أو ترتكب جرائم خطيرة ضد شيوخ القبائل ، أو عند ارتكاب جريمة قتل أو تعدي على الملكيات ، وتدفع هذه الضريبة إعلانا عن الخضوع والطاعة ، وعادة تقدر قيمتها مبدئيابـ 500ريال بوجو لشخص[3].

1-1-3- الضرائب الظرفية:

أ- ضيفة الدنوش:

يطلق عليها عادة ""لزمة الوطن "، وتعرف لدى بعض سكان الريف بالمعونة أو غرامة الصيف وغرامة الشتاء ، لكونها تؤخذ مرتين في السنة علي الإنتاج الفلاحي والثروة الحيوانية وتدفع عن طريق الشيوخ إلى القايد ، ويتكفل بها خوجة الخيل ، اذ يستلمها مباشرة من بعض

[1]- فاطمة الزهراء سيدهم ،موارد ايالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر ، دورية كان التاريخية ، العدد 13، دار الناشري، الكويت ، 2011،ص، 25.

[2]- توفيق دحماني ،المرجع السابق ، ص 216.

[3]- ناصر الدين سعيدوني ،الحياة الريفية ...، المرجع السابق ، ص 184.

القبائل وتتكون ضيفة الدنوش من كميات من القمح والشعير والعسل و الشمع والزيتون والأغنام والأبقار والأغطية ، وهذا ماجعل ضيفة الدنوش تقدر بالأوطان بـ 50000 قرش[1].

ب- الضيافة أو مؤونة المحلة:

هي ضريبة تدفع عينا أو نقدا وتوجه إلى تدعيم وتغطية نفقة المحلة وتمثلت في الزبدة والعسل والحبوب ، فعند وصول الجيش إلى الأراضي المراد النزول فيها ويمكن معرفة ذلك عن طريق طلقة مدفع فيقومون عشائر القبائل بتقديم الضيافة من لحوم بيضاء وحمراء والكسكسي والشعير [2]، حيث علق ابن الهطال لتلمساني في كتاب محمد الكبير في رحلته إلى جنوب مثلا لما كان قاصدا عين ماضي جاءه أهل وسألوه "... هل يأتون بالعلف في هذه الدار أو حتى ينزل عليهم فقال لهم لا ينزل عليكم لأني أن نزلت عليكم أخاف أن يضركم الجيش ، فان أردتم أن تدفعوا على أنفسكم بشيء فقالوا: لابد من ذلك فأذن لهم في أن يأتوا بثلاثين جملا فقط ولا يزيدون عليها شيئا وإعطائهم الإبل التي يحملوا عليها ...."[3] والقبائل التي لا تقوم بتقديم الزاد المطلوب منهم توفيره للمحلة عند ما تحط رجالها بأرضيهم تسلط عليهم عقوبة تقدر بـ مائة ضربة عصا[4].

---

[1]- عقاد سعاد ،المرجع السابق ،ص 144.

[2]-توفيق دحماني ،المرجع السابق،199.

[3]- أحمد بن هطال التلمساني، رحلة محمد الكبير " باي الغرب الجزائري " الى جنوب الصحراء الجزائري ، تحقيق محمد بن عبد الكريم ، ط1، عالم للكتب ، القاهرة ، (د.ت)ص 68-69.

[4]-هابنسترايت ،المصدر السابق ، ص 64.

ج- ضريبة الفرس وخيل والرعية:

مثلث الفرس والخيل جزءا أساسيا من الضريبة التي يدفعها البايات[1]، وهي عبارة عن مساهمات نقدية أو عدد من خيول أو مجموعة من الدواب (بغال ، جمال) [2]، تدفعها قبائل الرعية اعتمدت عليها السلطة في تعويض ما يتعرض له فرسان المخزن من خسائر[3]، وهي تختلف من جهة إلي أخرى في بايلكالتيطري تدفع على شكل مجموعة من الأحصنة أو تعوضها من الإنتاج الزراعي ، وفي بايلك الشرق تدفع أحصنة ، أما في المناطق الصحراوية تدفع جمال أو بغال وتقدم مرة كل ثلاث أشهر[4].

د- حقـوق التولـية:

تعرف أيضا بحق البرنوس أو البشماق وتدفع هذه الضريبة مقابل إسناد المناصب وإقرار البقاء فيها،وهي عبارة عن هدية يدفعها شيوخ القبائل والأسر عند استلامهم قفطان التعين وهو كرمز للتعين في المنصب أو تجديده وتختلف قيمة هذه الضريبة من شيخ إلى لأخر ويقوم بجمعها قائد الوطن بشيوخ الذين يتولوا إرادتهم ليقيدهما بدوره إلى الإدارة المركزية[5].

---

[1]- وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زبايدية، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص 142.

[2]- فاطمة الزهراء سيدهم ،المرجع السابق ، ص 25.

[3]- ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي ...، المرجع السابق ، ص 93.

[4]- فلة القشاعي مولودة موساوي،المرجع السابق ص 69.

[5]- عيسى قبشي ، المرجع السابق ، ص 46.

هـ- ضريبة الهدية:

هي عبارة عن ترضيات يقدمها شيخ القبيلة إلى الداي أثناء زيارته لدار السلطان، وتحدد قيمتها حسب إمكانيات القبيلة، فتأخذ القبائل المتعاونة مع السلطة ترضيات رمزية[1].

و- ضريـبة الفرح والبشارة:

وهي الضريبة التي تفرض على القبائل عند تولية باي جديد، أو عند ولادة مولود جديد للباي، وارتبطت هذه الضرائب بالمناسبات السعيدة ومثلت رمز للفرح والابتهاج، فكان عند تعين الباي يفرض رسم حق البشارة عن كل أسرة أو خيمة بعد تلقيهم خبر التعين[2].

ز- ضريبة ضيفة الباي:

وتعرف في بعض الجهات بضيفة العادة، وهي ضريبة تفرض على سكان المدن من أجل تغطية نفقات فرسان المخزن وفوق المحلة التي تقوم بجمع الضرائب في الريف ، وتسلم الضيفة للأغا عن طريق نسخ البلد ،عند استبدال الحامية أو حلول المواسم والأعياد الدينية ويطلق عليها سكان بايلكالتيطري اسم غرامة الشتاء والصيف لأنها تدفع مرتين في سنة كل سنة أشهر وتتكون ضيفة الباي من القمح والشعير ، الزيتون ، بإضافة رؤوس الأغنام والأبقار والخيل[3].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني ، الملكية وجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني،دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013 ، ص 178.

[2]- فاطمة الزهراء سيدهم ، المرجع السابق ، ص 25.

[3]- توفيق دحماني ، المرجع السابق ، ص 199.

س- الضرائب المفروضة على اليهود والنصارى:

وهم أهل الذمة القاطنين في البلاد الإسلامية مقابل حماية المسلمين لهم وحماية أمنهم وحماية معتقداتهم ، ويتولى دفعها أمين الجماعة نيابة عن أفراد هذه الطوائف[1].

1-2- أصناف الرسوم:

1-2-1- رسوم الأســـــواق:

توزع النشاط التجاري للجزائر في العهد العثماني على المدن الكبيرة والأسواق الأسبوعية وعرفت بأسماء الأيام التي تعقد فيها مثل سوق الجمعة الاثنين ، سوق السبت [2]، وتنتشر فيه حوانيت الكتان ، الزيت والفحم ، وكل المستلزمات وكانت الأسواق آماكن لالتقاء الشعراء والأدباء [3]، وكان للقبائل دور مهما في ازدهار هذه الأسواق ، كما يتم في هذه الأسواق تبادل منتوجات المناطق الجبلية بمنتوجات المناطق السهلية [4]، وهناك عدة أنواع من رسوم الأسواق يشرف علي استخلاصها القياد مقابل مبالغ مالية تقدم لهم ، حيث كان على كل سوق قائد يقوم بجبايتها ويعين على كل سلعة موظف يراقب دخولها وخروجها للأسواق المدن ويأخذ ما يترتب عليها من مكسب ، كما يحق له الاحتفاظ بجزء مما يستخلصه[5].

1-2-2- رسوم الدكاكـــين التجارية:

فرضت على الدكاكين، مقابل نشاطها التجاري ويتكفل كل من شيخ البلد بجمعها، وكان كل دكان ملزم بتقديم رسم شهري[6]، مقابل نشاطه التجاري بالإضافة إلي رسوم الحرف

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ...، المرجع السابق ،ص 100.

[2]- نور الدين عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 257.

[3]- ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ...، المرجع السابق ، ص 486.

[4]- محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 112.

[5]- فلة قشاعي المولود موساوي، المرجع السابق، ص 71.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، الملكية وجباية ...، المرجع السابق، ص 239.

فإن الأمناء يسلمون لقادتهم رسما بسيطا من أصحاب الدكاكين[1]،فتقدم دكاكين الحدادة أسلحة وسروج للخيول، بالإضافة إلي دفع أجر الشهري ،إذ كان الدكان ملكا للدولة وهذا المبلغ إجباري ،وليس اختياري [2].

1-2-3-المكوس:

وجدت هذه الضريبة التي تؤخذ عن الواردات والصادرات من البضائع في الموانئ ثم أصبحت تفرض علي الأسواق[3]، وكانت تفرض علي المنتجات الفلاحية التي تدخل إلى الأسواق الريف وتحدد بقيمة نقدية علي البضائع ،أو كميات من تلك البضائع [4]،كما نجد أنه في سوق بيع الحيوانات كانت لاتمنح لهم تذكرة الدخول إلا إذا دفع رسم دخول حيواناتهم وكان جمع المكس قايد الرحبة ويساعده مجموعة من المكاسين[5].

1-2-4- الرسوم المفروضة على ممارسة المهن:

تشكلت هذه الجماعات في القرن السابع عشر، بعد أن اتخذت مختلف الصناعات التقليدية في المدن على شكل تنظيمات مهنية ،يتولى الاهتمام بها وإدارة شؤونها موظف ملقب بالأمين إذ مثل هذا الأخير السلطة العليا للحرفة ،وانحصرت مهامه في الأشراف على الأفراد المهنية واستخلاص الرسوم من أعضاء النقابات الحرفية التي يشرف عليها [6]،وكان

---

[1]- ناصر الدين سيعيدوني، الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي من خلال ارشيف والمراسلات وتقاليد والمذكرات، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص228.

[2]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص109.

[3]- فلة القشاعي المولودة موساوى، المرجع السابق ، ص 75

[4]- توفيق دحماني ،المرجع السابق ، ص 119.

[5]- ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي...، المرجع السابق، ص 234.

[6]- ارزقي شويتام ،نهاية الحكم العثماني في الجزائر عوامل الانهيار(1800-1830)، مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث ، قسم التاريخ ،جامعة وهران ، 2012-2013، ص65.

يلزم بالدفاع عن ممثليه أمام السلطة لأنه يعتبر حلقة وصل يبن جماعته والسلطة [1]،ويساعده في مهامه شيخ البلد،من خلال مراقبة الحرف وجباية الضرائب كل شهرين كما أصبح هذا الأخير في نهاية القرن الثامن عشر ،المسؤول الأول عن النظام الضريبي لتنظيمات الحرفية والورشات التي توجد خارج أسواق المدينة[2] كما عرفت هذه التنظيمات الحرفية أنواع أخرى من الضرائب التي كانت تحمل طابعا خيريا لكن دفعها كان إجباريا منها ضفة رأس العام[3] فكان يقدم الأمناء حسابهم لقائد الدار الذي يودعها في الخزينة ،وتصرف أموال هذه الضريبة لسد نفقات الحاميات التي تتمركز في المدن منها تبسة، وبسكرة ،وزمورة ،عنابة ،وبجاية وجيجل[4].

1-2-5- رسوم رسو السفن التجارية:

كانت أي سفينة تجارية من السفن التجارية الأوربية الآتية إلى ميناء الجزائر العاصمة ،تدفع رسوم الرسو 15 ريال ،التي تدفع الى الخزينة ويتم منح وصلا قانويا به أي سفينة تدخل ميناء الجزائر تدفع رسوم الرسوب:30 ريال، وفي عهد علي باشا تم إضافة 2 فرنك إلى مستحقات الرسو بالميناء الفانوس (الفنار) سجلت في 12شوال 1174 هـ وأي سفينة تجارية للعدو قادمة إلى مينائنا بسلوك آمن تدفع رسم قدره 35 ريالا للرسو والتي تدفع للخزينة منح وصلا قانونيا به ،وعندما تأتي سفينة حربية للعدو إلى ميناء الجزائر وجب إن يدفع القائد إلى أصحاب قارب الرصد الذاهب للقائه ب05 بوجو هذا هو العرف القديم،وعدل المرسوم حيث تدفع الرسوم إلى خزينة قائد الميناء ووكلائه لديهم الحق في 4 بوجو تدعى بأسعار الأحذية

---

[1]- حنيفي هلايلي،" النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء مخطوط قانون الأسواق مدينة الجزائر "، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 26 ، 2008، ص250.

[2]- عائشة غطاس،الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700-1830) مقاربة اجتماعية اقتصادية ، منشورات ، الجزائر، 2012، ص178.

[3]- عائشة غطاس،المرجع السابق، ص 186.

[4]- ناصر الدين سعيدوني،الشرق الجزائري ... المرجع السابق ، ص 228.

(البشماق) على جميع السفن القادمة ،ولكن يتم سنويا احتساب هذه الأموال أما سفن السلع الآتية من ليفورنيا وجميع مدن الكفار وجب أن تدفع الرسوم التالية من الطرق القديمة 10 %للبايلك و1% نصف الأمين و1% لباب البحرية.

1-2-6- الرسم على الأموال:

المال الذي يصل على السفن التجارية موجه لليهود أو السجناء، يتم نقله إلى القصر حيث تفرض عليه رسوم جمركية بقدر 03 ريال على ألف ريال ،وإذ لم يتم سداد التكاليف فان المبالغ تحتجز،وكل ما يأتي من بلاد العدو مثل اسبانيا ،هولندا، جنوة ،ومالطا وغيرهم،من أموال التجار وأموال فدية السجناء تدفع للخزينة رسم قدره 50ريال لكل ألف ريال[1].

* وما يمكن استنتاجه على الضرائب المفروضة في هذا الجانب مايلي:

- ضرائب كانت غير ثابتة .
- غير محددة لا من حيث النوعية ولا من حيث الكمية .
- بعضها يؤخذ عينا والبعض الأخر يستخلص نقدا .
- تميزت بالتنوع واختلاف التسميات خصوصا الضرائب الإضافية والتي عادة ما تسند إلى قوة وفعالية فرسان المخزن.

[1]-دلباز محمد ،الحياة السياسية العسكرية والاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريفات -ترجمة وتعليق- رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ،جامعة الجلالي اليابس، سيدي بلعباس،2014-2015 ، ص ص 141-142(للمزيد أنظر للملحق رقم05) .

– الفصل الذي تجبى فيه الضرائب الربيع والخريف حيث أن كل ما كانت المحلة قوية وفرسان المخزن في الجدية التامة كل ما كانت القواعد كثيرة ومتنوعة .

– النظام الضريبي في العهد العثماني كان غير عادل.

– كان يراعى في النظام الضريبي نوعية الملكية وما تحتاجه الخزينة والموظفين.

– اثر النظام الضريبي سلبا على الفلاح حيث كان يعيش حياة البؤس والشقاء.

– إهمال كبير للأراضي وتحول الفلاحين إلى رعاة.

2– آلية تطبيق السياسية المالية الضريبية

2–1– المحلة:

كان هناك نظام خاص لجمع الضرائب في الجزائر خلال العهد العثماني هو نظام المحلة الذي يتكون من مجموعة من الجند العثمانيين والكراغلة وفرسان المخزن إذ يقدرون بخمسمائة ألف فارسفي كل محلة[1]،فيرسل هذه المحلة من بايلك دار السلطان الي عواصم البايالیك الثلاث ،بايلك الشرق وعاصمته قسنطينة وبايلكالتيطري عاصمته المدية وبايلك الغرب وعاصمته وهران ،من أجل جباية الأموال وغيرها من أنواع الضرائب فاعتبرت من امن أهم المؤسسات الادارية الرئيسية في تأمين وجباية الضرائب[2]وتتميز بتنظيمها الخاص ،حيث يتولي تعيين قادتها وهم الأغا والكاهية والشاوش وقضيان لنضر في القضايا التي تواجه المحلة ،وبعض الخوجات الاعتناء بالدفتر الذي يسجل فيه أسماء الفرق والقبائل المعنية والمقادير المالية المفروضة ،ويساعد المحلة شيوخ القبائل حيث يتولون إحصاء عدد الماشية ونوعها ليتم بعدها تحديد قيمتها ،كما يساهم فيها بعض السكان وذلك باعتنائهم بالدواب وحمل الأمتعة ومستلزمات الغذاء وللمحلة وظائف منها جباية الضرائب ومراقة الطرق لتوفير

[1]– حجاب أسماء ، بوطبيق أمينة ، المرجع السابق ، ص 61.

[2]– عيسى قبشي ، المرجع السابق ، ص 62.

الحماية للقوافل[1]، وفي حالة تهرب القبائل أو امتناعها على دفع الضرائب فانه يتم إجبارها بالقوة ، وكانت المحلات مرتين كل سنة و تختلف مدة بقاء المحلة في الأرياف من منطقة إلى منطقة أخرى فمثلا في بايلك الشرق تقوم حوالي 6 أشهر [2]، أما المحلة في بايلك الغرب فتدوم لمدة 8أشهر وقد قدر عدد خيام المحلة سنة 1813 بـ 60 خيمة لبايلك الشرق وبلغ عددها في بايلك لغرب بـ 100 خيمة و40 خيمة لبايلكالتيطري وكانت كل خيمة وتأوي ثلاثون جنديا[3]. وكان للمحلة حق غنيمة حيث تمنح لكل واحدة 1000 ريالات بوجو وفي حالة فشل المحلة في إغرائها فانه يعطى لكل واحد 3 ريالات ويتحمل الأهالي نفقات إطعامها [4]، وعند الأوبئة ونقصان رؤوس المواشي يتم تأخير عملية جباية الضرائب إلي سنة أخرى[5].

2-2-الدنـــوش

يقصد بها المحاسبة على الضرائب ،وتعتبر من التنظيمات العثمانية المستحدثة[6]،وهي عبارة عن مساهمات فصلية يحملها خليفة الباي في فصلي الربيع والخريف وتعرف بالدنوشالصغرى كما أن الباي كان مطالبا بالحضور الشخصي الى مركز السلطة ومعه مردود مقاطعته ،مرة كل ثلاث سنوات وفقا للحساب القمري وتعرف بالدنوش الكبرى[7] .

---

[1]- توفيق دحماني ،المرجع السابق ، ص ص 18-22.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 222-223.

[3]- حمدان بن عثمان خوجة ،المصدر السابق ، ص 140.

[4]- مؤيد محمود حمد مشهداني، رشيد رمضان سلوان،"أضاعالجزائرخلال الحكم العثماني1518-1830م"،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ،المجلد 5،العدد16 ،جامعة تكريت عراق،أفريل2013، ص ص 423-422.

[5]- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق ص 35.

[6]- توفيق دحماني، المرجع السابق ، ص ص 234-232.

[7]- ناصر الدين سعيدوني،نظام المالي ... ،المرجع السابق ، ص94.

أ- الدنوش الكبري:

تساهم في الدنوش الكبرى كل البايلكات الثلاثة الشرق والغرب والتيطري بالإضافة إلي ما يقدم لدار السلطان وتحول جزء منهاإلي الخزينة وقسم أخر تخصص كهدايا لترضية موظفي الدولة ومطالب كل باي بتقديم دنوشه في الوقت المحدد ،وفق الطرق المتعارف عليها،وكانت قيمة الدنوش تخضع للأحوال الاقتصادية سواءبالزيادة أو النقصان ،وبالرغم من أهمية العملية إلا أنها أخذت صبغة احتفالية معبرة ،حيث إن الباي كان يستعد بإعداده مدة من الزمن بعدها يتوجه إلي بايلك دار السلطان في الوقت المحدد والمتفق عليه[1]، ومعه الشاوش والصبايحية وحاشيته وعائلته وبمظهر جميل و بحلة عيد حقيقية وعلي هذه المناسبة يتوقف استمرار بقاء السلطة ،فالأمر يتوقف على مدى إشباع الداي وأعضاء حكومته ، فقيمة هذه الهدايا ونوعيتها والمستفيدين منها تحدد منطق التبعية والولاء الذي كان سائدا ،أما الجزء الباقي الذي يحول إلى الخزينة هو الذي يحدد مدى كفاءة الباي علي القيام بمهمته[2] ويتقدم في طليعة حرس الباي الذين يبلغ عددهم نحو 30 فارسا ويليهم في مرتبة 40 حصانا ،و6 بغال مثقلة بالذهب[3]،ومع اقتراب وصول الباي يرسل كاتبا للداي لاستئذانه بالدخول ،ليقوم بتحديد اليوم الذي يدخل فيه إلى المدينة[4] ،وفي اليوم المحدد يدخل الباي على أنغام الموسيقي فبعد نزول الباي عند ساحة المناورات حيث يحدد أغا العرب والخزناجي وبعض الموظفين بانتظاره لمرافقته إلى قصر الداي يتوسطه الباي والخزناجي علي اليمين والأغا

---

[1]- توفيق دحماني ،المرجع السابق ، ص ص 131-135.

[2]- رشيدة شدريمعمر،العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات(1671-1830)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث ، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2005-2006م ، ص 23.

[3]- جيمس لنذر كاثكارت، مذكرات اسير الداي كاثركات قنصل أمريكا في المغرب ترجمة: اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1982، ص 116.

[4]- احمد الشريف الزهار،المصدر السابق، ص 37.

علي اليسار وخلفهما تسير فرقة الصباحية وأمامهم فرقة موسيقية ،لتتوجه بعدها قافلة الدنوش إلى الخزينة العامة ،فيضع الباي بها 60000 بوجو ويقدم للداي 2.0000 دورو في كيس حرير ،مع هديا أخرى ليدخل بعدها رفقة الوزراء للداي لتقبيل واستلام القفطان وهو عبارة عن ثوب مطرز بذهب[1].

ب-الدنوش الصغرى:

تتمثل الدنوش الصغرى في الضرائب التي يقدمها خليفة الباي نيابة عنه إلى الداي و تمنح كل 6 أشهر وهي فصلية في الربيع والخريف ،كما تمنح له الهدايا وكذالكالدنوش الصغرى تخضع للزيادة والنقصان حسب الظروف الاقتصادية والطبيعية في كل منطقة[2] وكان يرافق الخليفة جيش من الفرسان وعندما يصل إلى الجزائر ،يتم استقباله من الداي وكبار الموظفين بحيث يمكث ثمانية أيام مثل الباي ويتم تضييفه ثلاثة أيام عند الداي ويوم عند الخزناجي ويوم عند خوجة الخيل ويوم عند الأغا وقد كان الخليفة يدفع نصف ما يدفعه الباي في كل شيء وكان الخلفاء في بعض الأحيان لا يأتون بكل الدنوش بسبب عدم حملها كلها على البغال والجمال وغيرها[3] .

3- تأثير السياسة المالية الضريبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية:

3-1- تأثير السياسة المالية الضريبية على الحياة الاقتصادية:

شهدت الجزائر نهاية العهد العثماني اضطرابات كثيرة مست جميع الجوانب خاصة الجانب الاقتصادي بعد تراجع موارد البحر ما أدى بالسلطة إلى انتهاج سياسة جدية لملئ

---

[1]-ناصر الدين سعيدوني،النظام المالي ...،المرجع السابق،ص 95-96.

[2]- عيسى قبشي ،المرجع السابق، ص 75.

[3]- توفيق دحماني :المرجع السابق ، ص239.**(أنظر للملحق رقم06).**

الخزينة وهي زيادة في استحداث ضرائب جديدة ومواصلة لما ذكرته سأتطرق إلى تأثير هذه السياسة على الاقتصاد والمجتمع.

3-1-1- الزراعة:

تأثر النشاط الاقتصادي بالسياسة الضريبة المجحفة ،التي انتهجها العثمانيون على الفلاح الجزائري حيث أصبح يعيش في ظروف صعبة بسبب تعرضه للحملات العسكرية والمهدد من طرف قبائل المسلحة[1]ففي بعض السنوات كانوا يعانون من كثرة الضرائب وثقلها خاصة في مواسم الجفاف حيث يعجز السكان على سد مبلغ الضريبة والذي يتعهد بدفعه إلى شيوخ قبائلهم،وان لم يدفع فانه يسجل كدين عليه وقد يتناقص أحيانا ليتم تسديد جزء منه أو يتزايد في سنوات الجفاف وبذلك تتراكم الضرائب عليهم مما أثقل كاهل الفلاح وهذه السياسة جعلت الفلاحين يتركون الفلاحة ويفضلون تربية المواشي التي يستطيعون بها الفرار،حيث أن الاستقرار في مكان معين والتفرغ لخدمة الأرض معناه التعرض بقدوم الجباة لذلك قامت العديد من القبائل للهجرة وإتباع أسلوب الترحيل [2].

وقد عبر عن هذه الأوضاع التي كانت عليها ملكيات الزراعة بالجزائر في الفترة الأخيرة من العهد العثماني محمد صالح العنتري في كتابه مجاعات قسنطينة بقوله "... بحيث انك لاتحد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا..." [3]وبعد قيام الثورات والاضطرابات المحلية نهاية العهد العثماني والتي تثبت في ضياع قطعان

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي ... ،المرجع السابق ص33.

[2]- عقاد سعاد،المرجع السابق ص 124.

[3]- محمد صالح العنتري ، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص35.

الماشية وبالتالي هذا اضر بالإنتاج وعلى الاقتصاد الجزائري[1]وكان للمحلة تأثير على السكان أثناء جبايتها للضرائب فيتوجب على سكان القبيلة استقبالهم وتقديم ما فرض عليهم من عشور وزكاة وغرامات أخرى بالإضافة إلى توفير مئونتها من الضيافة والعلف ،بالإضافة إلى الأعمال التعسفية التي تقوم بها المحلة للقبائل التي لا تدفع الضرائب وإرغامها للخضوع للسلطة ودفع الضرائب[2]وما كان بارزا من أثار الاقتصادية هو أن تلك الضرائب التي كانت تجمع لم تكن تنفق في تخفيف من بؤس السكان أو مواجهة الأزمات من المجاعات والأوبئة أو أنها تخصص في خدمة البلاد من طرف قواعد الأمنية أو إعداد الجيش وإنما وجهت إلى قصور الباي والداي وحياة البذخ وعلى الجيش وقواده كما يذهب جزء مهم منه كهدايا للشركات اليهودية ومختلف وسطاء التجاريين وغيرهم [3].

وعليه يمكن القول أن القطاع الفلاحي عرف تراجعا نتيجة العوامل البشرية وأخرى طبيعية لولا ذلك لشهد ازدهارا كبيرا نضرا للإمكانيات المتوفرة.

3-1-2- الصناعة:

أما عن النشاط الصناعي فقد عرف مرحلة التقهقر منذ بداية القرن الثامن عشر وضل متواضعا لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية، وقد خضعت صناعة المدن لتحكم ومراقبة النقابات المهنية بحيث انحصرت صلاحيات أمناء هذه النقابات في الإشراف على أصول المهنة والحرص على جودة البضاعة وتحديد كميتها ،مع مرور الزمن ساهم النظام الضريبي وتحكم النقابات المهنية في الصناع ومن أهم العوامل التي عاقت التطور الصناعي في

---

[1]- أبوالقاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ،ط3 ، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع،الجزائر ، (د.ت)ص153.

[2]-حنيفي هلايلي ،بنية الجيش...،المرجع السابق ،ص 91.

[3]- توفيق دحماني ،المرجع السابق، ص 390.

الجزائر العثمانية[1]، وذلك بسبب الضرائب التي فرضها الحكام على أمناء الحرف وألزم الصناع بتسديدها فقد كانت كل نقابة مهنية ملزمة بتزويد الدولة بالمبالغ المالية،كما كان كل دكان ملزم بتسديد ضريبة شهرية لا تقل في أي حال من الأحوال عن 30 سنتيما، وفي بعض الأحيان يفرض على الصناع تزويد البايلك بالمواد المصنعة بدون مقابل ،مثل حدادي مدينة مليانة الذين كانوا مطالبين بإمداد الأوجاق بما يحتاجه من أسلحة وسروج وألجمه مجانا نظير السماح لهم بمزاولة مهنهم وبيع إنتاجهم[2] كما أن أسلوب الترحال جعل من المصنوعات اليدوية في المدن تفقد أسواقا مهمة وان قيام الحروب مع دول أوربا حال دون تصديرها إلى الخارج بكيفية منظمة وهناك سبب أخر، أن الأندلسيين الذين كانوا يقومون بممارسة المصنوعات المهمة في كامل بلاد المغرب خاصة في تونس و المغرب الأقصى فإنه لم يبق لهم في الجزائر إلا الأسواق المحلية التي أثرت عليها كثرة الضرائب وهو ما أثر على مستوى المصنوعات الحرفية لأن انعدام الأمن أو نقص أسواق واسعة حال دون التطور تلك الصناعات[3]و في الأسواق الداخلية كانت المصنوعات المحلية تخضع لرسوم مرتفعة وعن كل قنطار من الكتان يدفع رسم بـ 25 درهما وعن كل حمل من قافلة للمكان كان يستخلص دينار ذهبي عند دخوله إلى مدينة الجزائر وقد تبلغ هذه الرسوم نسبة 10% من ثمن الصناعة كما هو معمول به في سوق على فوجة بلاد القبائل[4].

---

[1]– حنيفي هلايلي،أوراق جزائرية ....، المرجع السابق، ص 158.

[2]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ،الجزائر ... المرجع السابق، ص 62.

[3]– توفيق دحماني،المرجع السابق ، ص394.

[4]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ،الجزائر ... المرجع السابق، ص 62.

3-1-3- التجارة:

لقد تحكم النظام الضريبي في الحياة الاقتصادية و ذلك بإجراءات المالية المتبعة في المعاملات التجارية و بظهور ذلك في نظام الاحتكار الذي كان يمارسها البايلك للإشراف على قطاعات الإنتاج الرئيسية و للرغبة في الحصول على الفوائد الوفيرة، و حسب تعبير "شالر" أدى إلى خراب التجارة و القضاء على الزراعة في البلاد و تناقص معه الإنتاج، ولقد صادف التجار المحليين والأجانب صعوبات في الاستيراد و التصدير، حيث تم دفع الرشاوي إما نقدا أو عينا للمشرفين على أمور التجارة حيث كان باي وهران يدفع سنويا إلى داي 15 ألف دولار مقابل احتكاره حق لتصدير الموارد المحتكرة ولقد علق وليام شالر أن الضرائب لم تكن سبب تذمر السكان من الحكم العثماني ولكن اشد ما كان يتذمر منه السكان هو الخطر العام المفروض على تصدير منتجات الأرض والصناعة إلى الخارج وقال لو استطاع البايلكات إدارة هذا القيود لحصل على الطاعة والولاء لجمع السكان وتحقيق الثراء والازدهار للبلاد كما سيطر اليهود على الموارد المصدرة والمستوردة وأرباحها كانت تذهب للباي وكبار الموظفين واليهود ولم يكن لهم تطوير وسائل الإنتاج وتجديدها بقدر ما يهمهم تكديسه، وسيطرت أسرة بكري بوشناق على جل النشاطات التجارية الخارجية وهذا بفضل أتباعهم نظام محكم في دفع عن طريق التعويض واكتسابهم ثقة البايلك التي استغلها اليهود في جمع الأرباح الطائلة وهذا ما أثار سخط السكان عنهم وتذمرهم حيث قامت ثورات ضدهم، وهي ثورة درقاوة والثورة التيجانية[1].

[1]- توفيق دحماني ،المرجع السابق، ص ص 396-397.

3-2- تأثير السياسة المالية الضريبية على الحياة الاجتماعية:

كان للنظام الضريبي تأثير على الحياة الاجتماعية وعلى علاقته بين السكان والسلطة والذي يتضح من خلال نوعية التعامل بين الأهالي ورجال البايلك وذلك من خلال نوعية التنظيمات والإجراءات المتصلة بالضرائب ،ونظرا للسياسة العثمانية المجحفة ضد السكان والتي اتسمت العلاقة بينهم بالنفور وعدم الثقة والعداء وذلك أن الرعية كانت محل استغلال من طرف الحكام، ومن خلال دفع الضرائب والغرامات معتمدين في ذلك على أسلوبين هما التقارب والقطيعة ومستعملين في ذلك السلطة الروحية (رجال الطرق الصوفية) أو شيوخ الزوايا وأيضا قبائل المخزن التي كانت أداة بطش وتأديب وهذا ما جعل العلاقة بين السلطة والسكان تسوء رغم توفر العامل الديني[1]،وبعدما استعمل الحكام قبائل المخزن كوسيلة لتسهيل عملية استخلاص الضرائب التي كانت مفروضة من طرف السكان حيث أعفيت هذه القبائل من الضرائب ،وكانت لا تدفع إلا العشور والزكاة على أراضيها الخاصة[2] كما أدى الضغط الإداري والعسكري من طرف السلطة العثمانية على السكان ،وذلك من خلال فرض الرقابة على الطوائف المهنية والجماعات العرقية في المدن ،وكذالك الغارات المفاجئة من قبل المحلات الفصلية على القبائل الممتنعة ،بهدف إرغامها على الخضوع ودفع الضرائب ،كما عملت على تشجيع الصراع القبلي من خلال الإغارة على منافسيها كحيازة المراعي واكتساب مصادر المياه التي تشتد الحاجة إليها في فترات الجفاف[3].

---

[1]- حياة قرابن ، سعاد بن حركات ،المرجع السابق ،ص 86.

[2]- رشيدة شدري ، المرجع السابق، ص ص27-28.

[3]- ناصر الدين سعيدوني،تاريخ الجزائر ...،المرجع السابق ص 136.

وقد أدى تحصيل الضرائب إلى ثراء بعض القبائل على حساب بعضها البعض،وهذا ما شكل وسيلة التمييز الاجتماعي بين القبائل وبين سكان المدن والأرياف ،حيث كان سكان المدن لا يدفعون على منازلهم وملكياتهم إلا ضرائب زهيدة.

وكان سكان الأرياف يدفعون أكثر[1] ،كما أثر النظام الضريبي على الوضع الديمغرافي ذلك أن الضرائب كانت سببا في نشوب مختلف الثورات في الإيالة، حيث كان يتم من خلالها اختطاف الرجال والنساء والأطفال من أجل طلب الفدية من أهلهم ،وكانت الآفات والمجاعات والأوبئة تفتك بالسكان وتقلل من عددهم ،وتحول بتكرارها دون النمو الديمغرافي في مدينة الجزائر ،ولم تعرف نموا ديموغرافيا أو عمرانيا في أواخر القرن 12 هـ/18 م وإنما الذي حدث كان العكس نتيجة الآفات والأوبئة التي تعرضت لها في تلك الفترة ،إضافة إلى توافد العنصر الخارجي[2]،وكانت كل الثورات التي تحدث في البايلك كان سببها الضرائب التي كانت تفرض على السكان[3] ،وذلك ببروز الطرق الصوفية أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر والتي استمالت الشعب لها وحررتهم على السلطة وعرفت انتشار واسع في كامل قطر الإيالة[4]،ومن أهم هذه الثورات التي تزعمها قادة القوى الدينية ،الثورة الدرقاوية بزعامة محمد الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري، وابن الاحرش في الشرق الجزائري ومحمد الكبير التيجاني في عين ماضي بالجنوب الجزائري وتمكنت هذه الثورات من إنهاك قوى الحكم

---

[1]– توفيق دحماني ، المرجع السابق، ص ص 387–398.

[2]– نفسه ،ص ص 398–399.

[3]– أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 158.

[4]– عبد الرحمان الجيلالي ،تاريخ الجزائر العام ج2،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1982، ص260.

بالجزائر التي كانت لها رد عنيف، تمثل في، انتقام من هذه القبائل بقتل أفرادها وسجنهم ومضاعفة الغرامات و تجريدهم من أملاكهم[1] .

3-2-1- ثورة ابن الأحرش (1804-1807م):

سميت بهذا الاسم نسبة إلى محمد عبد الله الشريف الملقب بالبودالي الذي تزعم الانتفاضة في منطقة الشمال القسنطيني في عهد الداي مصطفى باشا(1798-1805)[2] ،إتجه ابن الاحرش إلى عنابة ثم قسنطينة وأخيرا إلى جيجل ،أين إستقر وبدأ يدعوا الناس إلى تعاليم الدين الصحيح [3]،حيث التف حوله القبائل التي أعلنت استقلالها وامتناعها عن السلطة بسبب الضرائب المفروضة عنهم ،فقام ابن الاحرش بتأسيس جيش تكون من 10 آلاف مقاتل ،مستغلا بذاكك غياب الباي عثمان عن قسنطينة من أجل مهاجمتها[4] ،وفي عام 1804م خرج له قائد الدار الحاج أحمد بن الأبيض الذي كان يتولى أمور قسنطينة في غياب الباي من أجل قمع الثورة وتمكن من إرغام جموع الثائرين على الانسحاب والتراجع بعد إصابة ابن الأحرش[5]، ولقد استمرت هذه الثورة طيلة أربع سنوات كان من نتائجها خسائر مادية بشرية وعسكرية على البايلك في المدن والأرياف[6].

---

[1]- حمدان خوجة ،المصدر السابق ،ص 149.

[2]- حنيفي هلايلي ،"الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش"،مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 20، ، افريل 2006،ص200.

[3]- محمد بن يوسف الزياني ،دليل الحيران وانيس السهران في أخبار مدينة وهران،تحقيق:المهديالبوعبدلي ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1978، ص207.

[4]- جمال قنان ،نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830) ،دار هومة ،الجزائر 2010،ص312.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص ص 314-315.

[6]- محمد الصالح العنتري، المصدر السابق، ص28.

3-2-2- ثورة درقاوة (1805-1809 م):

تنسب هذه الثورة إلى محمد بن عبد القادر بن الشريف الدرقاوي الفليتي بالغرب الجزائري، حيث عمل ابن الشريف على نشر تعاليم طريقته التي وجدت ترحيب كبير خاصة من طرف سكان الصحراء، وكان أتباعه يحترمونه ويقدمون له الهدايا[1]، نتيجة لهذا قام بإعلان ثورته على السلطة ويرجح حمدان خوجة سبب هذه الثورة الى الفساد السياسي خاصة أواخر العهد العثماني[2]. وبعد ذلك قام الباي مصطفى من توجيه الجيش ضد الثورة وبعد المعركة كان النصر حليف لابن الشريف بعد دعم مقاتلين من المغرب الأقصى[3] إثر هذه الهزيمة أمر الداي بعزل الباي مصطفى وعين مكانه محمد المقلش، حيث تمكن من تحقيق انتصارات ضد ابن الشريف، بعدها توجه والى وهران لكن ابن الشريف، أحكم قبضته وتمكن من صدهم[4] وبعد أن تولى محمد بن عثمان الحكم في بايلك الغرب تمكن من هزم ابن الشريف وإجباره على التراجع إلى عين ماضي قبل أن يتمكن من القضاء عليه نهائيا سنة 1809م[5].

---

[1]- الأغا ابن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا أواخر القرن 19، تحقيق ودراسة، يحي بوعزيز، ط1، دار البصائر، الجزائر، (د.ت)، ص 302.

[2]- حمدان خوجة ،المصدر السابق،ص 169.

[3]- محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 208.

[4]- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 113.

[5]- مسلم بن عبد القادر، انيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم: رابحبونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 53. **(للمزيد أنظر للملحق رقم07).**

3-2-3- الثورة التيجانية:

كانت هذه الثورة التيجانية بزعامة أحمد التيجاني الذي لجأ إلى المغرب الأقصى بأهله هاربا من تهديدات البايات، ومكث بفاس حتى توفي عام 1815م[1] وكان له أتباع كثيرون في الصحراء وقد أظهر لهم حكام الايالة العداء حيث بدأ إرسال الحملات العسكرية إلى مقر الطريقة بعين ماضي قرب الأغواط منذ 1787 م الى غاية 1827، وبعد تولي عثمان باي شؤون بايلك الغرب بدأ في التفكير بجدية للقضاء على الثورة التيجانية بزعامة احمد التيجاني[2] .

لكن هذه الثورة فشلت ويرجع ذلك الى كونها جاءت عفوية وغير منظمة،و الظروف التي وقعت فيها أحداثها كانت مضطربة،غير أن تلك الثورات كانت من بين أهم العوامل الداخلية التي أدت إلى انهيار الحكم العثماني[3].

---

[1]- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص159.

[2]- حنيفي هلايلي، الثورات ...، المرجع السابق، ص 202.

[3]- فاطمة رعمون، حيزية بن رابح، ثورات الطرق الصوفية في ايالة الجزائر أواخر العهد العثماني ثورة درقاوة أنموذجا (1804-1809م)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة، 2015-2016، ص ص 56-57.

خاتمـــــــــــــة

خاتمـــــــــــــــة:

من خلال هذه الدراسة توصلت إلى مجموعة من النتائج يمكن اختصارها كآتي:

إن السياسة المالية للجزائر خلال العهد العثماني كانت لها أهمية بالغة في مختلف جوانب الحياة خاصة الاقتصادية والعسكرية، حيث انتهجت السلطة العثمانية في الجزائر نظاما ماليا تنظمه عدة مؤسسات لها هيكل ونظام إداري من خلال تنوع المناصب والوظائف.

أدت هذه الأخيرة إلى بروز عدة مؤسسات مالية منها مؤسسة بيت المال، مؤسسة الخزينة ومؤسسة دار السكة، كل منها لها اختصاص في تجسيد السياسة المالية، التي عززت مكانة الدولة العثمانية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وسيرورة نظام حكمها، بالإضافة إلى اقتصاد قوي ونظام عسكري محكم.

حيث تمتعت هذه المؤسسات بأهمية كبرى وبالأخص مؤسسة دار السكة باعتبارها مصدر العملة التي هي اساس المعاملات المالية والتجارية. وأهم مظهر من مظاهر السيادة في الحكم. إلا أن سلبيات السياسة المالية للحكم العثماني في الجزائر أثرت بشكل كبير في الجانب الاجتماعي، من خلال فرض الضرائب التي كانت مجحفة في حق الأهالي، مما أدت إلى عدة ثورات ضد السلطة العثمانية التي عجلت في اندثار الدولة ومؤسساتها.

الملاحـــــــــق

الملحق رقم01: صورة للأخوة بربروس

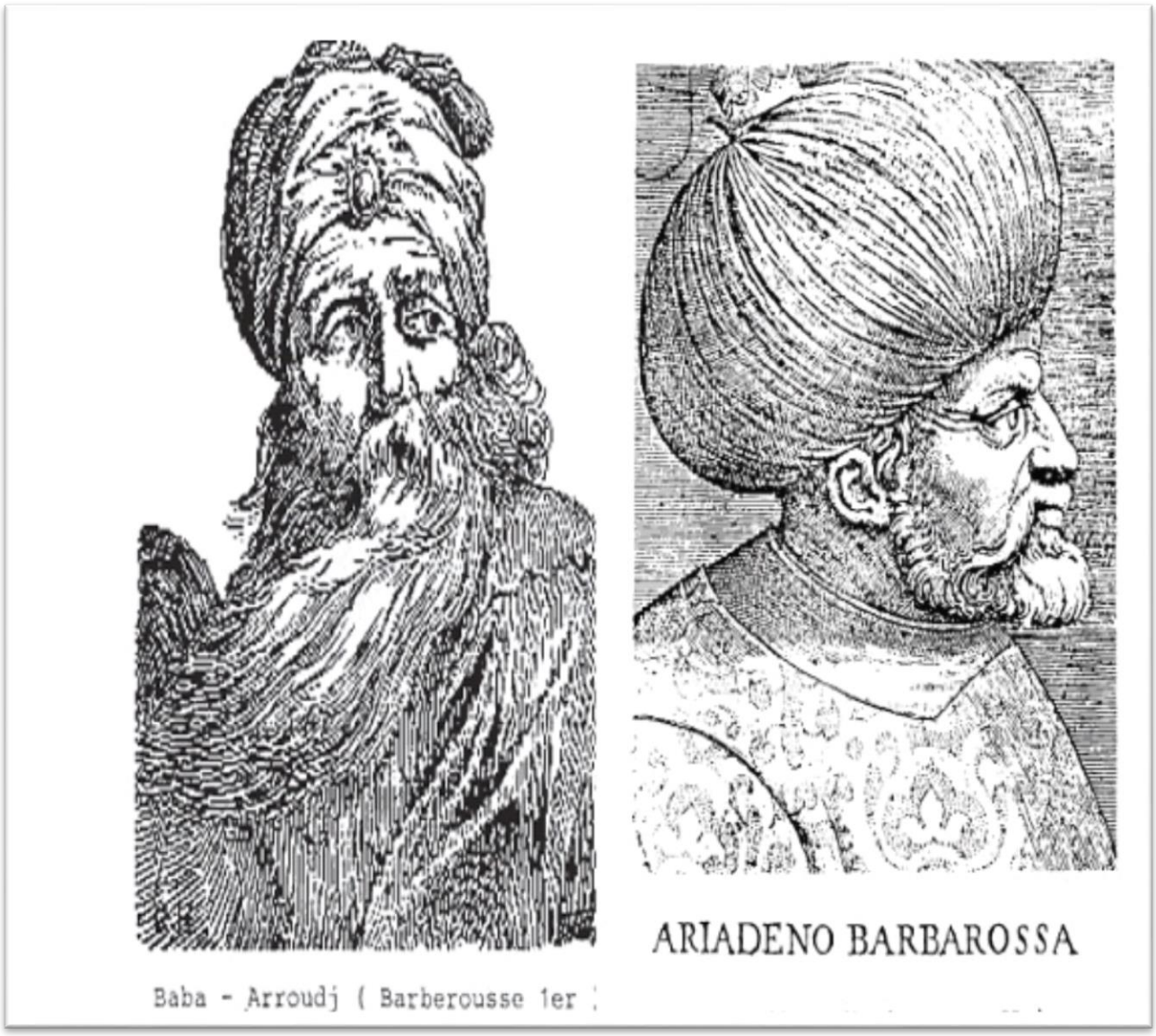

محمد دراج، الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس 1512-1543، ط1 ، دار الأصالة ، الجزائر 2010 ، ص ص 191- 198.

الملحق رقم02: رسالة أعيان الجزائر الى السلطان العثماني سليم الأول 1519

بسام العسلي، خير الدين بربروس، ط2، دار النقاش، بيروت، 1986، ص45.

الملحق رقم03: خريطة التقسيم الإداري للجزائر العثمانية

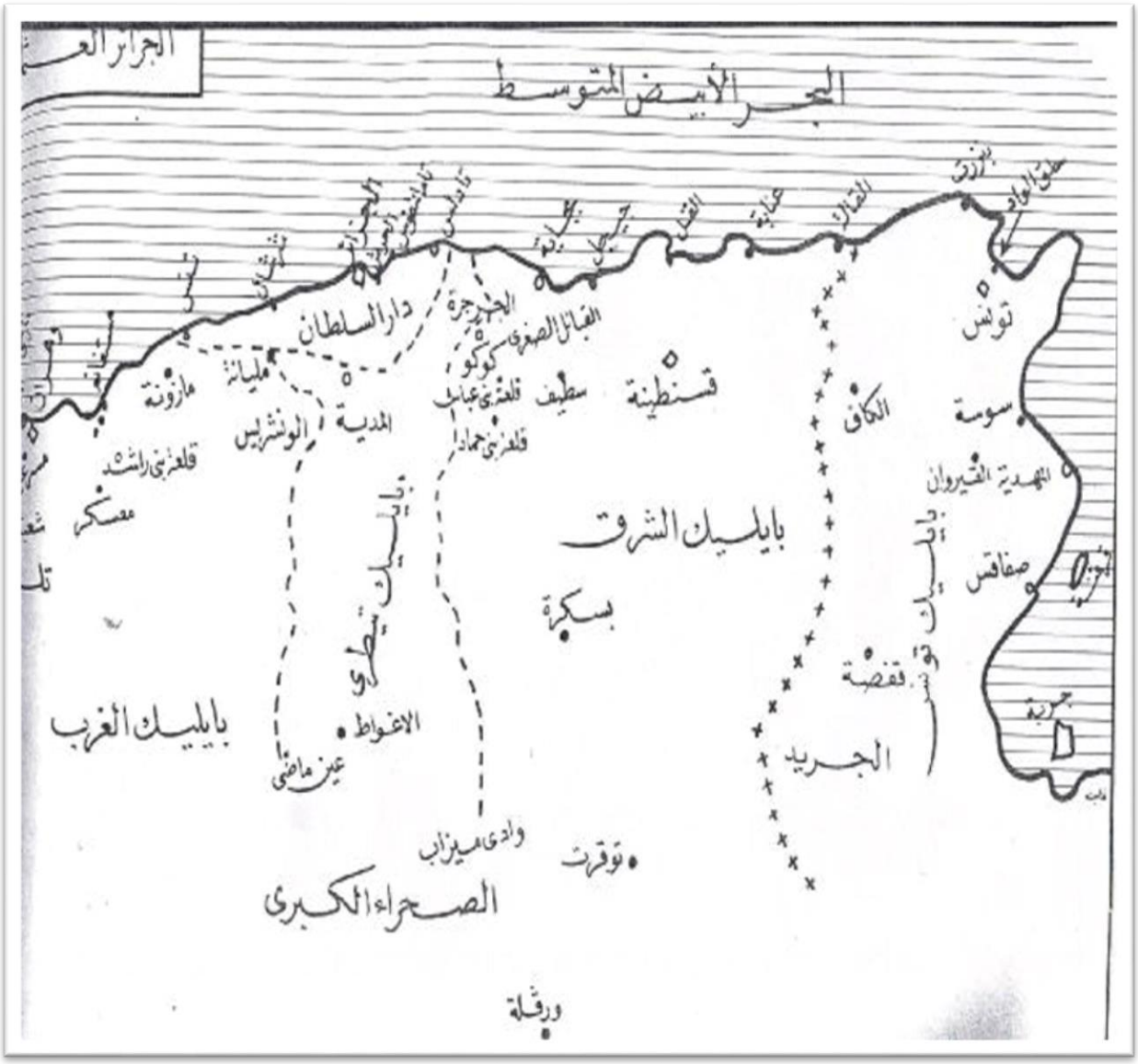

سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات(1671-1830)مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2011-2012،ص 62

الملحق رقم04: خريطة توزيع القبائل في الجزائر حسب علاقتها مع السلطة العثمانية

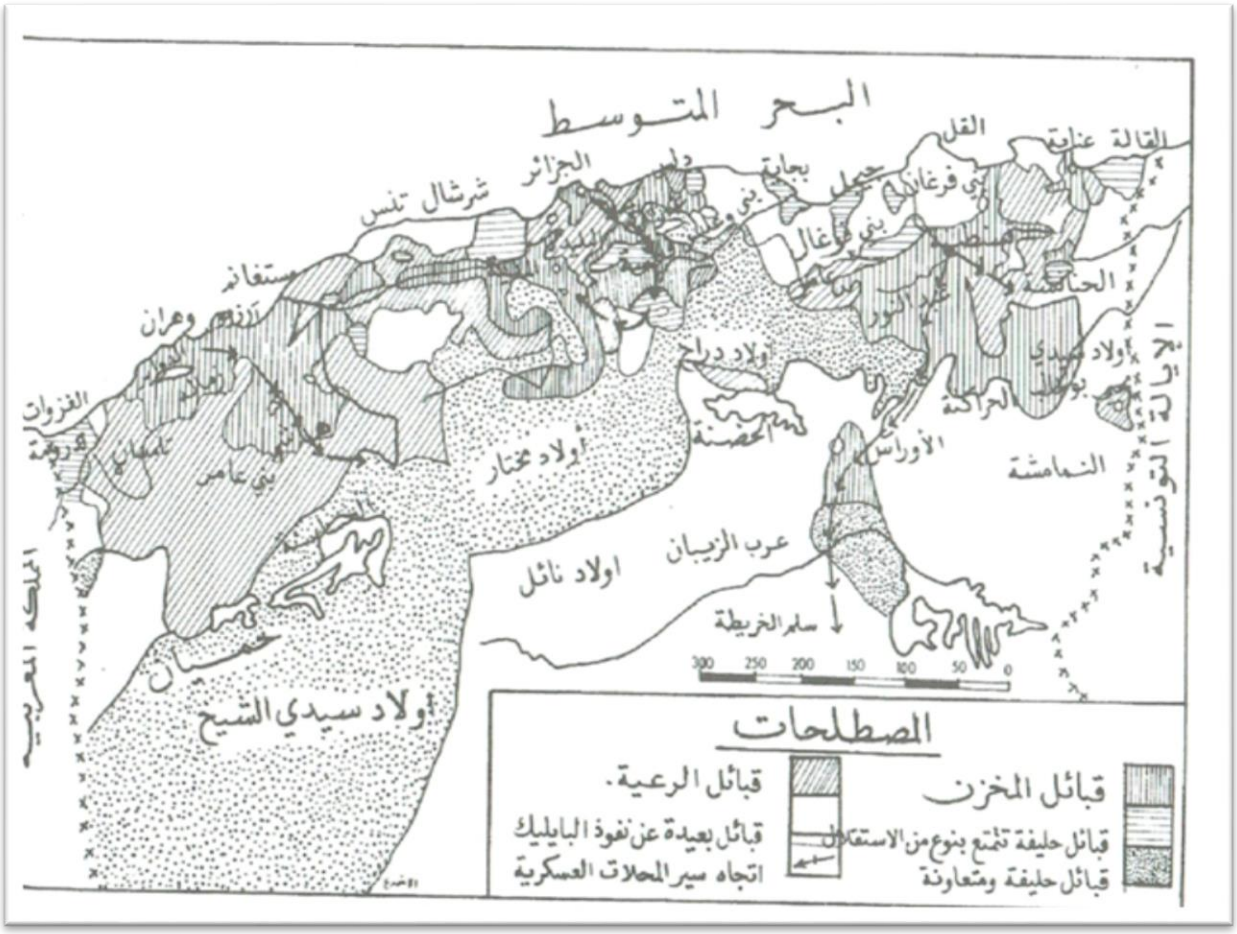

ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، ص 109-110

الملحق رقم 05: خريطة تمثل توزيع ضرائب القطاع الريفي بالجزائر في ق19

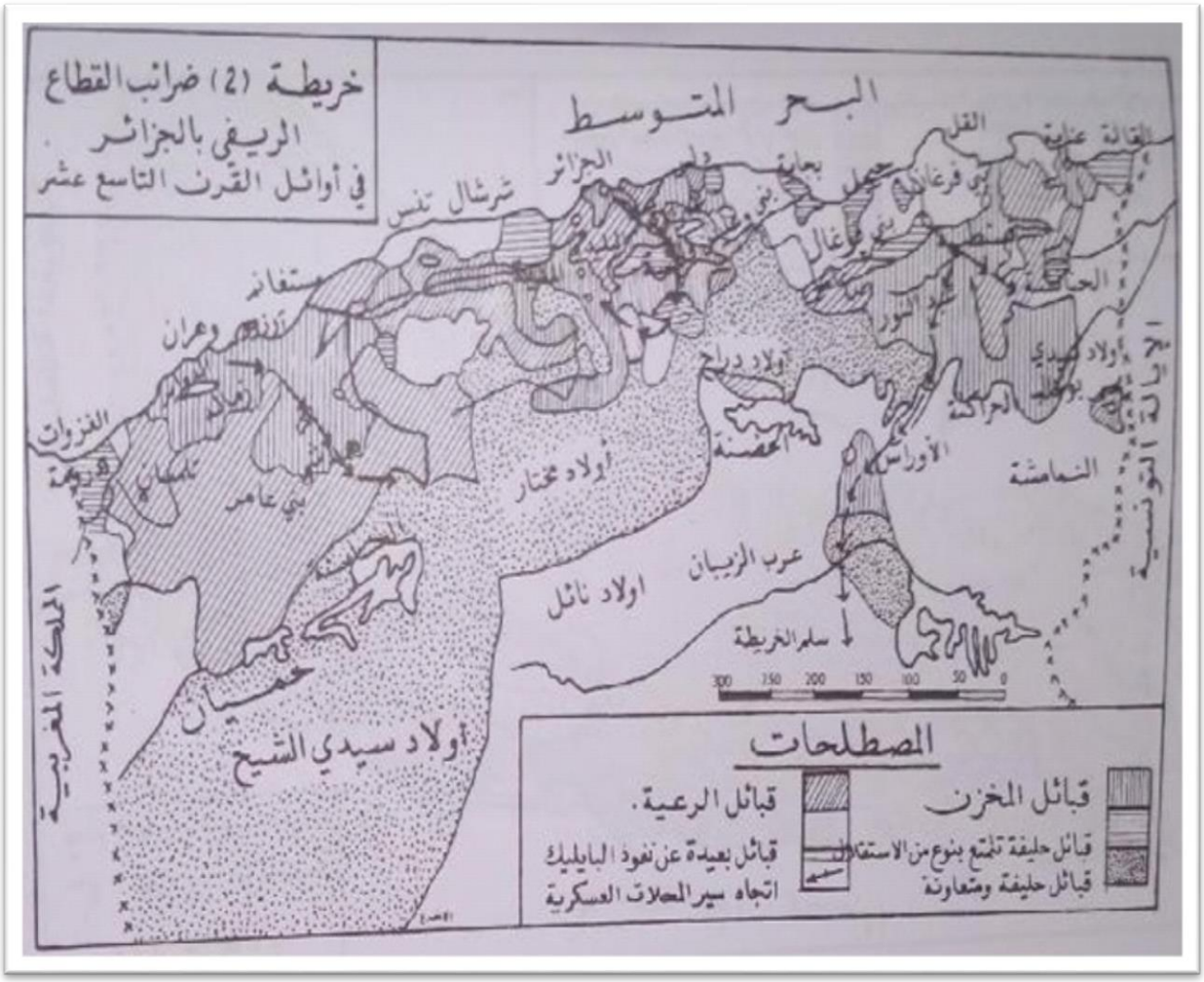

ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، ص330.

الملحق رقم06: خريطة توضح اتجاه سير حملات المحلة أثناء جبايتها للضرائب في الجزائر

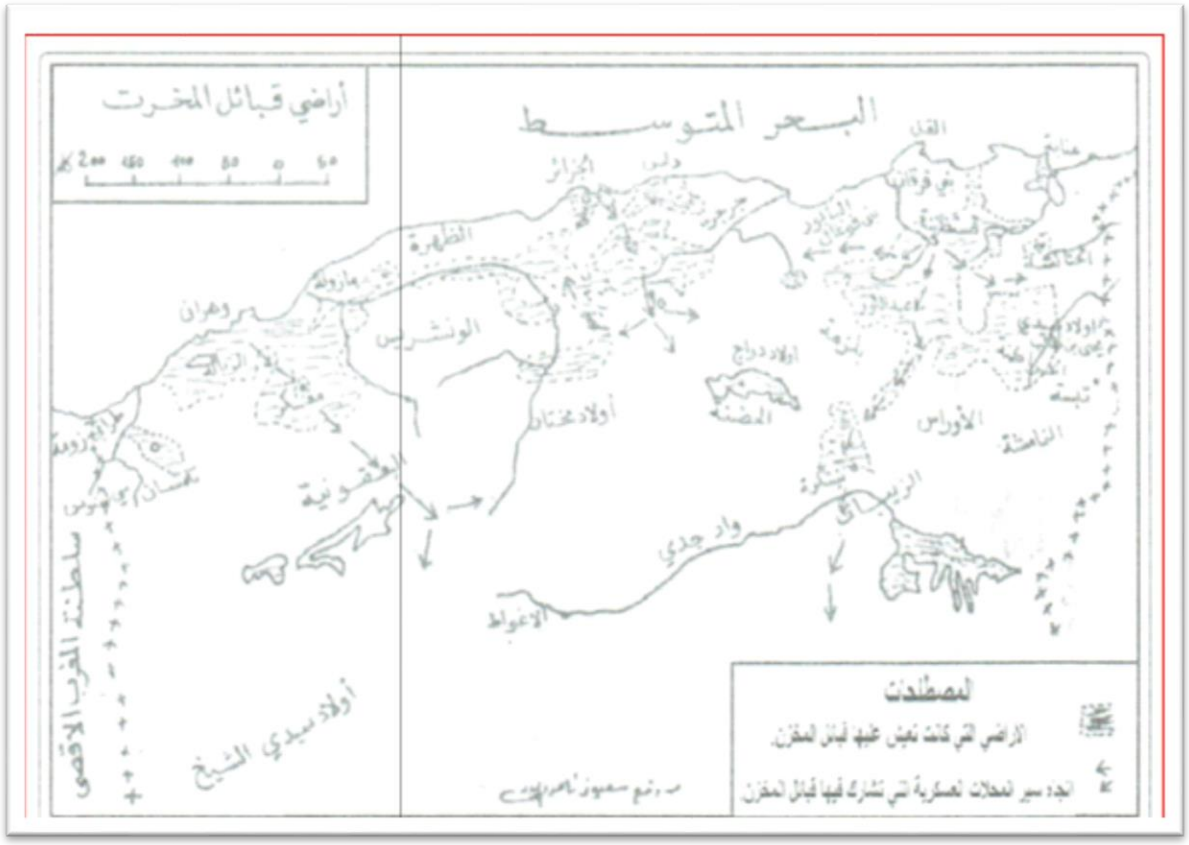

توفيق دحماني: الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م) دراسة مقارنة ،رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ،جامعة يوسف بن خدة ،الجزائر ،2008-2007،ص 239.

الملحق رقم07: ضريبة مفروضة على دكان تجاري

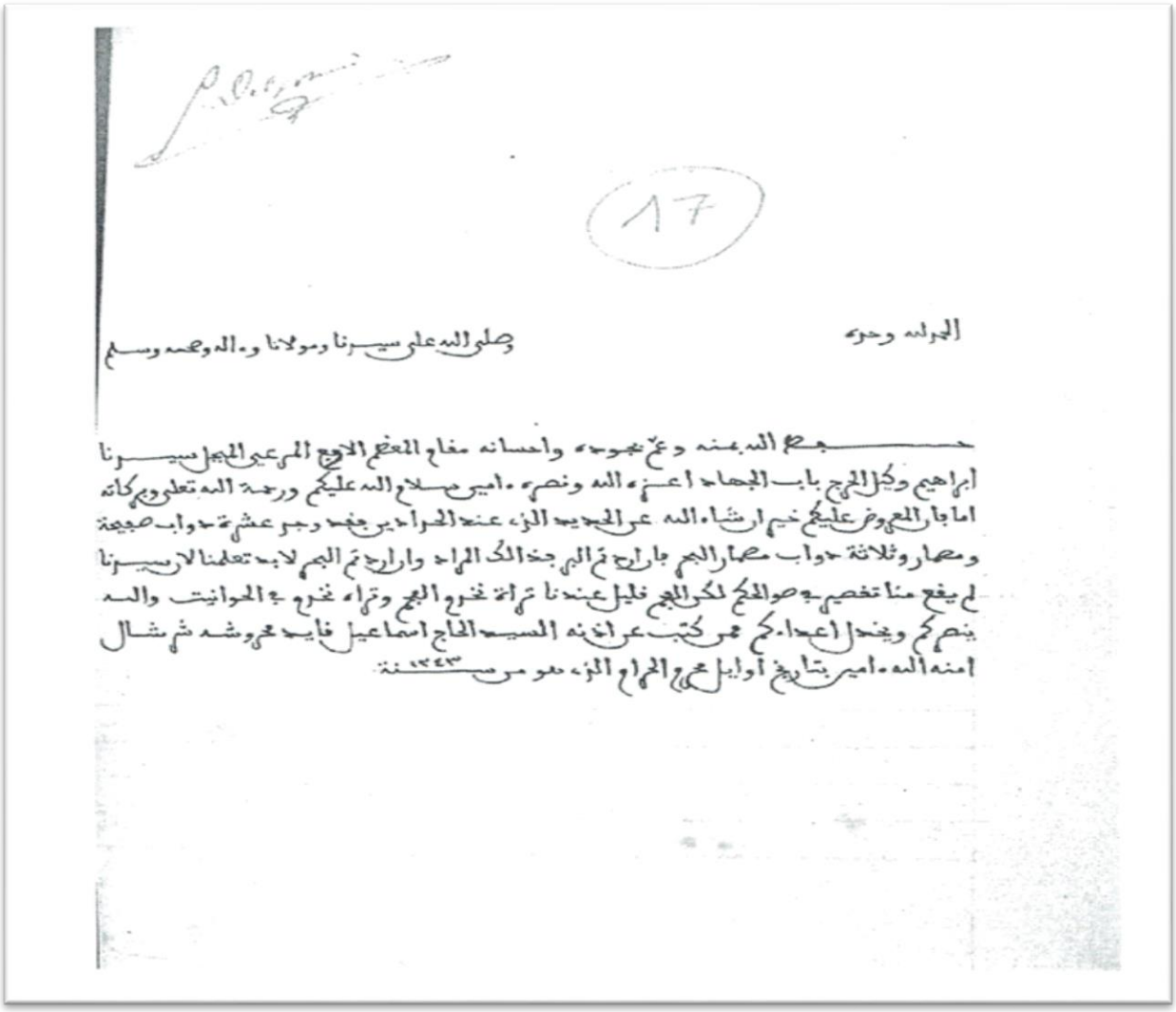

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا وآله وصحبه وسلم

حج الله بمنه وعم بجوده واحسانه مفاخ المعظم الاوج المرعي المجل سيدنا ابراهيم وكمل الحج باب الجهاد اعز الله ونصره. امين سلام الله عليكم ورحمة الله تعلوم كانه اما بان المعروض عليكم خير ان شاء الله عن المجيد الذي عند الحواديين جفد وجو عشرة حواب صحيحة ومصار وثلاثة حواب مصار البحر بارايح ثم الي جذالك الواحد وارايح ثم البحر لابد تعلمنا لاسيدنا لم يفع منا تخصيص به صوالح لكن البحر قليل عندنا تراة خروج البحر وتراه خروج الحوانيت والله ينصركم ويخذل اعداءكم ممن كتب عن اخيه السيد الحاج اسماعيل فايد محروشه شي شال امنه الله. امير بتاريخ اوايل محرم الحرام الذي هو من سنة ١٢٤٣

مسلم بن عبد القادر، انيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم: رابحبونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 53.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- الحديث النبوي

1- المصادر:

1- ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط1، دار بن كثير، دمشق، 1986م.

2- ابن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتقديم: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1981.

3- أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر اليعقوبي، البلدان، تح: محمد أمين ضناوي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.

4- إسماعيل ابن عمر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد السلامة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م.

5- إسماعيل بن عمر بن ضوء بن كثير بن زرع، عماد الدين أبو الفداء، من كتبه البداية والنهاية، وتفسير القرآن الكريم.

6- أندري جوليان شارل، تاريخ افريقيا الشمالية، تعريب: محمد مزالي، البشير بن سلامه، ج2، ط1، الدار التونسية، تونس، 1983.

7- البكري أبى عبيد، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، (د.ط)، مكتبة المثنى، بغداد، 1857م.

8- بن حوقل النصيبي أبي القاسم، كتاب صورة الأرض، (د.ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1996م.

9- التلمساني أحمد بن هطال، رحلة محمد الكبير "باي الغرب الجزائري" الى جنوب الصحراء الجزائري، تحقيق محمد بن عبد الكريم، ط1، عالم للكتب، القاهرة، (د.ت).

10- الحموي شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، (د.ط)، دار صادر، بيروت، 1977م.

11- خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تحقيق وتعريب: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر - مؤلف مجهول، غزوات عروج وخير الدين، تصحيح وتعليق: نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934.

12- الزهار أحمد الشريف، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1754-1830، تحقيق: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

13- الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران وانيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق: المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.

14- سبنسر وليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زبايدية، دار القصبة، الجزائر، 2006.

15- شالر وليام، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982.

16- العنتري محمد الصالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم: رابح بونار الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

17- العنتري محمد صالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

18- كاثركات جيمس، مذكرات اسير الداي كاثركات قنصل أمريكا في المغرب ترجمة: اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

19- هابنسترايت ج. أو، رحلة العالم الألماني ج.أو هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ /1732م)، ترجمة وتقديم: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس،(د.ت).

المصادر باللغة الأجنبية:

1- Devoulx(A), Tachrifat, Receuil de notes historiques sur l'administrasion de l'ancienne régence d'lger,1985, p 20.

2- Venture de paradis, Tunis et Alger au 18eme siècle, Mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph cuoq, saindbad, Paris 1983.

2-المراجع:

1- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت).

2- بن أبي الكرم علي، الكامل في التاريخ، تح: عبد الله القاضي، (د.ط)، دار الكتب العلمية للطباعة، بيروت، 1987م، ج2.

3- بن محمد مكرم ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، (د.ط)، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

4- سعيدوني ناصر الدين، الملكية وجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013 .

5- فهمي محمد عبد الرحمان، النقود العربية ماضيها وحاضرها، (د.ط)، دار القلم، القاهرة، 1964م.

6- مسلم بن عبد القادر، انيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم: رابحبونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

7- نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، (د.ط)، دار 6 الحضارة، الجزائر، 2006م.

8- أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492هـ - 1792)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)

9- الأغا ابن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا أواخر القرن 19، تحقيق ودراسة، يحي بوعزيز، ط1، دار البصائر، الجزائر، (د.ت).

10- التميمي عبد الجليل، بايلك قسنطينة والحاج أحمد بن باي (1830-1837)، (د.د)، تونس، (د،ت).

11- التنيلاني عبد الرحمان بن باديس بن عمر بن عبد القادر، رحلات جزائرية، رحلة الشيخ ابن إدريس بن عبد القادر التنيلاني الى الجزائر عام 1231، تحقيق: خير الدين شترة، دار كردادة، بوسعادة، الجزائر، 2015.

12- الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.

13- الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

14- السليماني احمد، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، (د.ط)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م.

15- الصلابي علي محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية مصر، 2001.

16- بلقاضي بدر الدين ومصطفى بن حموش، تاريخ وعمران قصبة مدينة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس، (د.ط) موفم للنشر، الجزائر، 2007م.

17- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

18- بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

19- خلاصي علي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط1، دار الحضانة، الجزائر، 2007.

20- دراج محمد، الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس 1512-1543، ط1 ، دار الأصالة، الجزائر 2010 ،

21- درياس يمينة، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007

22- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

23- سعيدوني ناصر الدين، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

24- سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009.

25- سعيدوني ناصر الدين، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) اواخر العهد العثماني (1791-1830) البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

26- سعيدوني ناصر الدين، الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي من خلال ارشيف والمراسلات وتقاليد والمذكرات، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2013.

27- سعيدوني ناصر الدين، المهدي البوعبدلي، الجزائر في العهد العثماني، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.

28- سليماني احمد، النظام السياسي في العهد العثماني، ط1، دار الكتب، الجزائر،1993.

29- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2012

30- غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830) مقاربة اجتماعية اقتصادية، منشورات، الجزائر، 2012.

31- قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، دار هومة، الجزائر 2010.

32- لعرج عبد العزيز، الزليج في العمارة الاسلامية بالجزائر في العصر التركي، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1990.

33- هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر الحديث في العهد العثماني، ط1، دار الهدي، عين مليلة، الجزائر، 2008.

34- ابي الضياف احمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج2، ط1، الدار التونسية والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، 1963.

35- عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514، 1830 م ط3، دار هومه، الجزائر، 2012.

36- عبد القادر نور الدين، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، ط2، كلية الآداب الجزائرية، قسنطينة، 1965.

37- العسلي بسام، خير الدين بربروس، ط2، دار النقاش، بيروت، 1986.

38- غطاس عائشة، وأخريات، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المركز الوطني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

المعاجم والقواميس:

1- الصبان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000.

المجلات:

1- لنوار صبرينة، " آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد26، جامعة بابل، أفريل 2016م.

2- هلايلي حنيفي، "ملاحظات حول دفاتر الدولة العثمانية في الجزائر دفتر الشريفات نموذج الجزء الثاني "، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، دت.

3- آقجو علي، شهرزاد شبلي،" مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد21، جامعة بسكرة، ديسمبر2016م.

4- بلالي اسماء، "التحرشات الاسبانية على السواحل الجزائرية خلال القرن 10هـ /16م قراءة في الدوافع والنتائج "، مجلة روافد البحوث والدراسات، العدد الثاني، جامعة غرداية، 2017

5- بن عتو بلبراوات، "الإدارة المدنية بالجزائر العاصمة في أواخر العهد العثماني"، مجلة عصور الجديدة، العدد1، جامعة وهران، 2011م.

6- سعيدوني ناصر الدين، "الخزينة الجزائرية (1800-1830م)"، المجلة التاريخية المغربية، العدد3، تونس، جانفي 1975م.

7- سيدهم فاطمة الزهراء، موارد ايالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، دورية كان التاريخية، العدد 13، دار الناشري، الكويت، 2011.

8- مؤيد محمود حمد مشهداني، رشيد رمضان سلوان، "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد16، جامعة تكريت عراق، أفريل2013.

9- هلايلي حنيفي،" النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء مخطوط قانون الأسواق مدينة الجزائر "، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 26، 2008.

10- حموش حميد آيت، "الكراغلة ودورهم السياسي في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الحوار المتوسطي"، العدد5، (د،م)، (د،ت).

11- سهيل جمال الدين، "ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ / 17 م "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد13، جامعة غرداية، 2001.

12- هلايلي حنيفي، "الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 20، افريل 2006.

13- التلمساني محمد بن عبد الرحمان، " الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة "، تقديم: سليم بابا عمر، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 3، الجزائر

الرسائل الجامعية:

1- شويتام ارزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006

2- ارزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر عوامل الانهيار (1800-1830)، مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2012-2013.

3- بوسعيد عبد الرحمان، الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار المدرسة الدكتورالية -الدين والمجتمع- كلية العلوم الاجتماعية، قسم فلسفة، جامعة وهران، 2012م.

4- بوغدادة الأمير، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة)، 2008م.

5- دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م) دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.

6- رعمون فاطمة، حيزية بن رابح، ثورات الطرق الصوفية في ايالة الجزائر أواخر العهد العثماني ثورة درقاوة أنموذجا (1804-1809م)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة، 2015-2016.

7- زيارة سامية، الجهاد البحري في الجزائر العثمانية (902-ه1520/1209-1825)، مذكرة ماستر، في تاريخ المغرب المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة بن خلدون، تيارت،2015.

8- سعيداني محفوظ، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقاربة تحليلية) من مطلع القرن 18م/12ه/ 1830م/ 1245ه، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2011-2012.

9- صالح حمير، التحالف الأوربي ضد الجزائر عام 1541 وتأثيراته الإقليمية والدولية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر – باتنة 2006.2007.

10- صحراوي كمال: أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة وهران، (د،ت).

11- صغيري سفيان، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات (1671-1830) مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2011-2012.

12- عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830م) دار السلطان نموذجا، رسالة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013-2014.

13- عمار بن خروف، العلاقات بين الجزائر والمغرب 1517-1559، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة دمشق، 1983.

14- قبشي عيسى، النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

15- قرابن حياة، سعاد بن حركات، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1800-1830)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2015-2016.

16- محرز أمين، الجزائر في عهد الآغاوات (1659-1671)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2007-2008.

17- موساوي فلة القشاعي المولودة، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771- 1837م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1990/1989م.

18- هلايلي حكيمة، خديجة بن رنجة، مساهمة البحرية الجزائرية في حروب الدولة العثمانية خلال فترة الدايات (حروب اليونان نموذجا)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015-2016.

19- هلايلي حنيفي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.

20- حجاب أسماء، بوطبيق آمنة، الإدارة العمانية وعلاقتها بقبائل الرعية اواخر العهد العثماني (فترة الدايات)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث المعاصر،قسم التاريخ، جامعة المسيلة، 2016-2017.

21- حجاب أسماء، بوطبيق آمنة، الإدارة العمانية وعلاقتها بقبائل الرعية اواخر العهد العثماني (فترة الدايات)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث المعاصر،قسم التاريخ، جامعة المسيلة، 2016-2017.

22- دلباز محمد، الحياة السياسية العسكرية والاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريفات -ترجمة وتعليق- رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجلالي اليابس، سيدي بلعباس،2014-2015.

23- دهون نجاة، التشريعات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها المجتمع الجزائري علي (1830-1900) مذكرة ماستر، في تاريخ المعاصر،جامعة محمد خيضر- بسكرة،2015-2016.

24- رنحة عروك، العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية (1790-1830)، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 - 2015.

25- زيادة سامية، الجهاد البحري في الجزائر العثمانية (902هـ-1520/1209هـ/ 1209-1827)، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة بن خلدون، تيارت، 2013-2014.

26- شدري معمر رشيدة، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671-1830)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2005-2006م.

27- صحراوي كمال: أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة وهران، (د،ت).

28- صغيري سفيان، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات (1671-1830) مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2011-2012

29- لنوار صبرينة، مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، 2010م.

30- مقصودة محمد، الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013-2014.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

إهـداء .....

شكر وتقدير .....

مقدمـــــــة: .....أ

الفصل الأول بداية التواجد العثماني في الجزائر 5

1- تأسيس الايالة وهيكلها السياسي: 6

1-1- تأسيس الايالة: 6

1-1-1- الغزو الاسباني على السواحل الجزائرية: 6

1-1-2- الحاق الجزائر بالدولة العثمانية: 10

1-2- الهيكل السياسي: 11

1-2-1- نظام حكم البايلربايات (924هـ- 1518م/ 996هـ – 1587م) : 12

1-2-2- نظام حكم الباشوات (1969هـ- 1587م / 1070هـ- 1659م): 13

1-2-3- نظام الحكم الأغوات (1070هـ-1959م/1082هـ-1671م): 13

1-2-4- نظام حكم الدايات (1671م – 1830م): 14

1-3- هيكلها الإداري: 14

2 - الخصائص الاقتصادية: 15

2-1 الفلاحة: 16

2-2 الصناعة: 17

2-3-التجارة: 18

3- المجتمع والسلطة: 19

3-1- تركيبة المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني: 19

3-1-1: سكان المدن: 19

3-1-2- سكان الأرياف: 22

الفصل الثاني المؤسسات المالية في الجزائر خلال العهد العثماني..... 24
1- مؤسسة الخزينة:..... 25
1-1- مفهوم الخزينة: 25
1-1-1- المفهوم اللغوي:..... 25
1-1-2- المفهوم الاصطلاحي:..... 26
1-2- موظفو الخزينة:..... 27
1-2-1-الداي: 27
1-2-2- الخزناجي:..... 28
1-2-3- المكتباجي:..... 29
1-2-4- أمين السكة: 29
1-2-5- وكيل الحرج: 30
1-2-6- الصايجي:..... 30
2- مؤسسة بيت المال: 30
2-1- مفهوم مؤسسة بيت المال: 31
2-2- موظفو مؤسسة بيت المال:..... 31
2-2-1- ناظر بيت المال (بيت المالجي):..... 32
2-2-2- القاضي: 33
2-2-3- العدول: 33
2-2-4- الشاوش: 34
2-2-5- الدلال: 34
2-2-6- الغسال: 35
3- مؤسسة دار السكة: 35
3-1- تعريف دار السكة: 35

3-2- موظفو دار السّكة: 36
3-2-1- أمين السّكة: 37
3-2-3- وكيل الحرج: 38
3-2-4- راقم الطبع: 38
3-2-5- صاحب الطابع: 39
3-2-6- العمال التقنيون: 39
3-3- المعادن المستخدمة في سك العملة: 40
3-3-1- الذهب: 40
3-3-2- الفضة: 41
3-3-3- النحاس: 42
3-3-4- الحديد: 42
3-3-5- الرصاص: 42
الفصل الثالث السياسة المالية من خلال الضرائب 44
1- الضرائب وأنواعها: 45
1-1- أصناف الضرائب والرسوم: 45
1-1-1- الضرائب الشرعية: 46
1-1-2- الضرائب المستحدثة: 50
1-1-3- الضرائب الظرفية: 52
1-2- أصناف الرسوم: 56
1-2-1- رسوم الأســـــواق: 56
1-2-2- رسوم الدكاكـــين التجارية: 56
1-2-3-المكوس: 57
1-2-4- الرسوم المفروضة على ممارسة المهن: 57

1-2-5- رسوم رسو السفن التجارية: 58
1-2-6- الرسم على الأموال: 59
2- آلية تطبيق السياسية المالية الضريبية 60
2-1- المحلة: 60
2-2-الدنـــوش 61
3- تأثير السياسة المالية الضريبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية: 63
3-1- تأثير السياسة المالية الضريبية على الحياة الاقتصادية: 63
3-1-1- الزراعة:..... 64
3-1-2- الصناعة: 65
3-1-3- التجارة: 67
3-2- تأثير السياسة المالية الضريبية على الحياة الاجتماعية:..... 68
3-2-1- ثورة ابن الأحرش (1804-1807م):..... 70
3-2-2- ثورة درقاوة (1805-1809 م):..... 71
3-2-3- الثورة التيجانية:..... 72
خاتمـــــــــــة..... 73
الملاحـــــــــق..... 75
قائمة المصادر والمراجع..... 83
فهرس المحتويات 97

الملخص:

تحمل المذكرة عنوان السياسة المالية للجزائر خلال العهد العثماني1519-1830 اين عالجت مختلف جوانب السياسية خلالا العهد العثماني ،و في دراسة وصفية لهذه المؤسسات التي حظيت باهتمام السلطة وبدورها في تحسيد السياسة المالية من خلال الضرائب وتوفير المداخيل لانعاش الخزينة على غرار النشاط البحري ،وكذلك تميزها بتنظيم مالي وهيكلي اداري محكم من اجل تطبيق سياستها المالية التي من شانها المساهمة في سيرورة نظام الحكم بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والعسكرية، الا ان سلبيات النظام المالي اثرت عل دواليب الحكم وقيام عدة ثورات محلية ضدها مما جعلتها محل اطماع من طرف الأوروبيين.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية؛ الجزائر ؛ العهد العثماني؛ الخزينة؛ الضرائب.

Abstract:

The memorandum bears the title of the financial policy of Algeria during the Ottoman era 1519-1830, where the various aspects of politics were addressed during the Ottoman era, and in a descriptive study of these institutions that received the attention of the authority and their role in improving fiscal policy through taxes and the provision of revenues to revive the treasury similar to maritime activity, as well as its distinction by organizing A tight financial and administrative structure in order to implement its financial policy that would contribute to the process of the ruling system in its various political, economic and military aspects. However, the negative aspects of the financial system affected the wheels of government and the establishment of several local revolutions against them, which made them subject to greed on the part of Europeans.

Key Words: Fiscal Policy; Algeria; Ottoman era; Treasury; Taxes.